الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف - إخاء - عدل

البرنامج الوطني لتطوير قطاع التعليم

(المرحلة الثالثة 2023-2030)

ملخص تنفيذي

ابريل 2024

الفهرس

الفهرس---------- 3
فهرس الجداول---------- 3
فهرس الاشكال ---------- 3
مقدمة---------- 4
1. السياق العام لتطوير قطاع التعليم والتكوين---------- 4
2. تشخيص النظام ---------- 6
3. الرؤية الاستراتيجية والأهداف---------- 20
4. استراتيجيات من أجل التعليم قبل المدرسي---------- 21
5. استراتيجيات للتعليم القاعدي والتعليم الثانوي العام ---------- 22
6. استراتيجيات التعليم والتكوين التقني والمهني ---------- 27
7. استراتيجيات التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار---------- 28
8. استراتيجية التعليم الأصلي ومحو الأمية ---------- 29
9. استراتيجيات مستعرِضة (أو أفقة) ---------- 31
10. سيناريو، تكاليف وتمويل المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لتطوير النظام التعليمي ---------- 33
11. التنفيذ والمتابعة والتقويم ---------- 44

فهرس الجداول

الجدول 1: تطور الأعداد والتغطية في مجال التعليم قبل المدرسي بين 2013 و2016 8
الجدول 2: تطور الأعداد في الأساسي والثانوي من 2013 إلى 2023 9
الجدول 3: نسب التمدرس الخام في التعليم الأساسي من 2016 إلى 2023 10
الجدول 4: نسب التمدرس الخام في التعليم الثانوي من 2016 إلى 2023 10
الجدول 5: نسبة الانتقال من الابتدائي إلى الإعدادي 2016-2023 12
الجدول 6: الوضع المدرسي لمن هم بين سن 6 وسن 15 (سنة 2019) 12
الجدول 7: حالة دمج خريجي التعليم والتكوين التقني والمهني حسب النوع، 2020 19
الجدو 8: مؤشرات التمدرس 34
الجدول 9 : أعداد التلاميذ والطلاب 35
الجدول 10: الحاجة إلى المدرسين لتنفيذ الاستراتيجية (المؤسسات العمومية 36
الجدول 11: الحاجة من قاعات الدرس 36
الجدول 12: نفقات التعليم في قانون المالية المعدل لسنة 2023 37
الجدول 13: تكلفة الاستراتيجية في قطاع التعليم حسب البرامج 38
الجدول 14: تكلفة استراتيجية قطاع التعليم حسب كل وزار 39
الجدول 15: تأطير مورد ونفقات الدولة 41
الجدول 16: الحاجات إلى تمويل الاستراتيجية في قطاع التعليم 42
الجدول 17: الحاجة إلى تمويل الاستراتيجية 2023-2030 42
الجدو 18: تكلفة خطة العمل الثلاثية 2024-2026 بملايين الأوقية 42

فهرس الاشكال

الشكل1: هيكلة النظام التعليمي طبق ترتيبات القانون التوجيهي 2022-023 7
الشكل 2: نسب المسجلين في التعليم قبل المدرسي في بلدان إفريقيا الغربية والوسطى 4
الشكل 3: نسبة التلاميذ المسجلين في مؤسسة نظامية في سنتي 2011 و2019 4
الشكل 4: نسبة التكميل في التعليم الابتدائي في مجموع البلدان محل المقارنة سنة 2023 12
الشكل 5: عدد حالات الخروج من التعليم حسب الأقسام (التعليم النظامي) 13
الشكل 6: % للمتمدرسين عند تاريخ المسح حسب السن وأنواع التعليم 14
الشكل 7: تطور نفقات التعليم، 2015-2023 15
الشكل 8: مقارنة عدد المدرسين وعدد التلاميذ في التعليم العمومي 16
الشكل 9 : مقارنة عدد المدرسين وعدد التلاميذ في التعليم العمومي 17
الشكل 10: أسباب التسرب من الثانوي الأكثر ذكرا أو التي تفيد تفاوتا في التساوي بين النوعين 19
الشكل 11: معدل نسبة استبقاء الطلاب في مؤسسات التعليم العالي 35
الشكل 12: تطور أعداد التلاميذ حسب المستوي 35
الشكل 13: تطور الأعداد الضرورية من المدرسين 36

مقدمة

أطلقت الحكومة الموريتانية سنة 2022 برنامجا وطنيا لتطوير قطاع التعليم بدعم من الشركاء في التنمية وبهجف تحسين التعليم في البلد. والمرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لتطوير قطاع التعليم في الفترة 2023-2030 تعتبر امتدادا للخطط السابقة الهادفة إلى توفير تعليم جيد لكل الأطفال الموريتانيين، انسجاما مع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (2021-2025) والقانون التوجيهي للنظام التعليمي الوطني (2022). وشملت عملية إعداد المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لتطوير قطاع التعليم مشاورات وطنية وتشخيصا مشتركا لقطاع التعليم.

وتغطي الخطة كل القطاع التعليمي، من التعليم قبل المدرسي حتى التعليم العالي وكذلك التعليم غير النظامي والتكوين التقني والمهني. وللخطة ثلاثة أهداف رئيسية هي النفاذ المنصف وجودة ووجاهة المقررات وحسن تدبير النظام التعليمي. وتشمل الخطة استراتيجيات خاصة بكل واحد من مستويات التعليم ومحاور أفقية من أجل ضمان صمود النظام ودمج اللاجئين وتطوير تعليم يشمل الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمعاقين.

وقد أعدت الخطة من قبل فريق وطني، مكون من ممثلين عن عدة وزارات، بدعم تقني من اليونسكو ومعهدها في داكار. وتشمل الوثيقة خطة عمل ثلاثة للفترة 2024-2026 وإطارا للمتابعة ونموذجا للمحاكاة المالية؛ وعُرضت هذه الوثائق للتشاور مع شركاء قطاع التعليم.

1. السياق العام لتطوير قطاع التعليم والتكوين

1.1. السياق الديمغرافي

خلال السنوات الستين الأخيرة، شهدت موريتانيا نموا ديمغرافيا معتبرا وارتفع عدد السكان من 000 840 نسمة سنة 1960 إلى 4,17 مليون سنة 2020 بمعدل نمو سنوي قدره 2,7%. وعلى الرغم من هذا النمو، مازالت موريتانيا من أقل البلدان الإفريقية سكانا ومن أخفها كثافة سكانية (4/كلم^2 سنة 2020). وهذه الكثافة تختلف كثيرا من ولاية لأخرى، بمستويات عالية في المناطق الحضرية مثل نواكشوط إلى كثافة ضعيفة في المناطق الصحراوية. وقد تراجع كثيرا عدد السكان في الريف حيث انخفضت نسبتهم من 73% سنة 1980 إلى 47% سنة 2020، بينما زادت نسبة سكان المدن وبلغت 53% سنة 2020. وتأوي مدينة نواكشوط أكثر من خُمُس سكان البلد و56% من سكان الحضر (الاحصاء العام للسكان والمساكن،2013).

وعدد من هم في سن التمدرس من الأطفال والمراهقين، بين سن 3 وسن 18، زاد على الضعف بين 1988 و2023 حيث ارتفع من 978 816 إلى نحو مليوني فرد. وبين 2013 و2023 زادت هذه الفئة بأزيد من 000 500 شخص، وفي ذلك تحد كبير للنظام التعليمي في البلد (الاحصاء العام للسكان والمساكن،2013).

والوضع اللغوي في موريتانيا معقد؛ فالعربية هي اللغة الرسمية وهناك لغات وطنية هامة أخرى هي البلارية والسونينكية والولفية. ومن بين الأطفال بين سن 6 وسن 15 ممن ليست العربية لغتهم الأصلية،

قليل قادر على فهمها. وهذا يعني بالفعل الناطقين أصلا بالبلارية (12,6%) والناطقين بالسونينكية (6,7%) والناطقين بالولفية (15%) (الاحصاء العام للسكان والمساكن،2013). ويُدخل القانون التوجيهي لجديد للنظام التعليمي إصلاحات لغوية، وسيتطلب تطبيقه مراعاة الفوارق الجهوية من حيث اللغات الأصلية.

2.1. السياق الاجتماعي وظروف عيش الأسر

لقد تراجع الفقر بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، حيث انخفضت نسبته من 47% سنة 2004 إلى 28% سنة 2019. وعلى الرغم من هذا التحسن، ما زال نحو 1,2 مليون من الأشخاص يعيشون تحت عتبة الفقر، مع حدة في الوسط الريفي (41%) مقارنة مع الوسط الحضري (14%). والولاية الأشد فقرا هي غيديماغه التي تصل فيها نسبة الفقر إلى 49%.

وللفقر انعكاسات كبيرة على التعليم. ففي حين يقرأ 63% من السكان الذين يعيشون فوق عتبة الفقر بسهولة، فإن هذه النسبة تنحدر إلى 37% ممن هم تحت عتبة الفقر. ونسبة محو الأمية تتفاوت كذلك كثيرا بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية وبين الجنسين. فالمتحررون من الأمية يمثلون فقط 58% من النساء مقابل 74% من الرجال بين سن15 وسن 49.

وقد تراجعت نسبة وفيات الأطفال كثيرا حيث انخفضت من 252 وفاة من كل 000 1 ولادة سنة 1960 إلى 40 وفاة سنة 2021. لكن 26% من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من تأخر في النمو وأزيد من نصف الأطفال بين 6 أشهر و59 شهرا يعانون من فقر الدم.
وفيما يخص الخصوبة والصحة الجنسية والإنجابية فإن الاتجاه ينحو إلى أرقام تنقص قليلا عن معدل بلدان إفريقيا الغربية لكنها أرفع من معدلات بلدان إفريقيا الشمالية. والخصوبة تتفاوت كذلك حسب مستوى التعليم، بمتوسط 6,6 طفل للمرأة من بين غير المتعلمات مقابل 2,5 لمن حصلن عل مستوى عال من التعليم. ويبقى الزواج المبكر من ضمن التحديات؛ فمتوسط سن الزواج 19,9 سنة للنساء بين سن 20 وسن 24، وهناك نسبة هامة من المراهقات اللاتي صرن أمهات، خاصة في الوسط الريفي.

3.1. المخاطر وحالات الاحتياج

تعاني موريتانيا من تراكم المخاطر التي تزيد من حالة الاحتياج في بلد يتميز بنسبة فقر عالية وعجز في البنى التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية وحكامة لامركزية ما تزال ضعيفة. ومنذ نحو عشر سنوات تكثفت مظاهر التغير المناخي وعمت جميع أنحاء البلد وكان من نتائجها المباشرة تكرار الأزمات الغذائية وحالات سوء التغذية العابرة في الوقت الذي يعاني فيه الإنتاج الزراعي من عجز هيكلي يحول دون تغطية الحاجة السنوية للسكان. ثم إنه منذ نشوب النزاع في مالي سنة 2012 شهد البلد أزمة إنسانية مع وجود 100 000 لاجئ سنة 2020، 57% منهم أطفال.
إن الأزمات والمخاطر لا تمس عموم البلد بشكل متساو؛ فهناك فوارق ملحوظة بين الولايات وداخلها بين المقاطعات.

- المناطق الأكثر تأثرا بانعدام الأمن الغذائي هي وكيديماغا والحوض الغربي. أما ولايات العصابة والحوض الشرقي وتكَانت فيتكرر ارتفاع نسبة انعدام الأمن الغذائي فيها كذلك.
- المناطق الأكثر تأثرا بالفقر هي العصابة والبراكنة و كيديماغا وتكَانت.
- المناطق الأكثر تأثر بالصدمات الطبيعية هي نواكشوط والترارزة
- وأخيرا فإن الحوض الشرقي هو الولاية التي بها أقوى تركز للاجئين.

ويبدو أن ولايات كيديماغا و كوركول والعصابة والحوض الغربي هي الأكثر احتياجا. فآفاق تمدرس التلاميذ في هذه الولايات محدودة للغاية ومعدلات التمدرس الخام وإكمال الدراسة والاستبقاء أقل بكثير من المعدل الوطني. وسيكون للتغيرات المناخية ونتائجها تأثير قوي على التمدرس، خاصة وأن هذه المناطق تعاني أصلا من حالة الضعف.

2. تشخيص النظام

1.2. الوصف العام للنظام

النظام التعليمي الموريتاني محكوم بالقانون رقم 2022-023 المتضمن القانون التوجيهي للنظام التعليمي الوطني. ويشمل التعليم النظامي والتعليم غير النظامي ويغطي بالتحديد التعليم قبل المدرسي والتعليم الابتدائي والتعليم الثانوي والتكوين التقني والمهني والتعليم العالي (وهذه هي مكونات التعليم النظامي)، كما يغطي البحث العلمي ومحو الأمية والتعليم الأصلي.

وهناك خمس وزارات معنية بالإشراف على قيادة النظام التعليمي:

- وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي؛
- وزارة التشغيل والتكوين المهني؛
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي؛
- وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة؛
- وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي.

وهناك وزارات أخرى تتدخل في النظام التعليمي وفي التكوين لأن لها الوصاية على مؤسسات للتكوين المهني والتعليم العالي.

الشكل 1 يبين هيكلة النظام التعليمي النظامي ومختلف الجسور بين مستوياته المختلفة على أساس القانون الجديد

الشكل1: هيكلة النظام التعليمي طبق ترتيبات القانون التوجيهي 2022-023

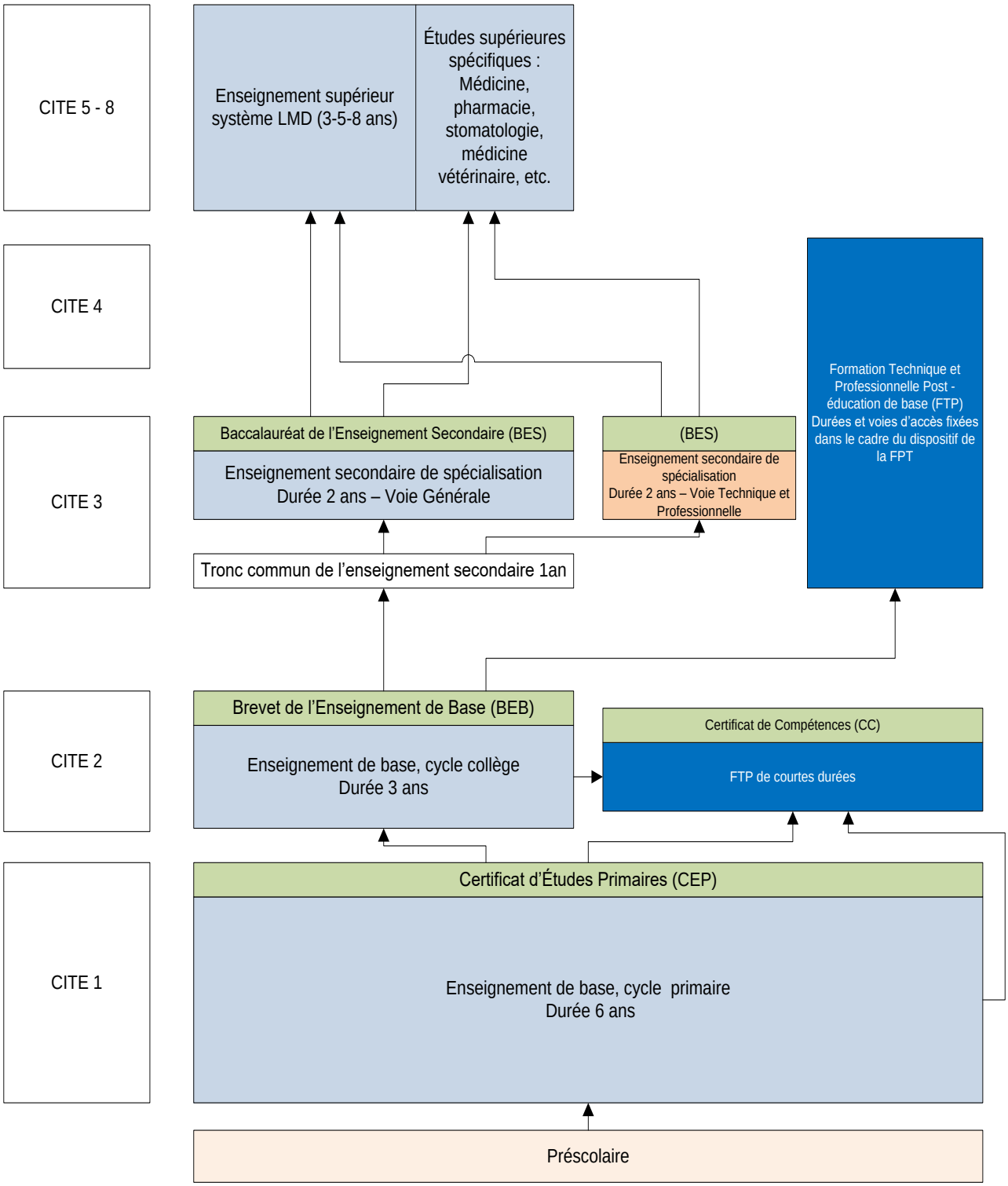

المصدر: الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتكوين التقني والمهني 2023-2030

2. 2. التمدرس والفاعلية الداخلية والأطفال الموجودون خارج النظام المدرسي

تغطية ضعيفة لما قبل المدرسي

إن المعطيات المتاحة حول القطاع الفرعي المعني بالتعليم قبل المدرسي محدودة. ومع أن مسح 2022 الخاص بمؤشرات توفير الخدمات في مجال التعليم تبين أن المرور بالمرسة القرآنية أو بالتعليم قبل المدرسي له تأثير معتبر وإيجابي على نتائج التلاميذ، **فإن العرض الحالي المتمركز في المدن الكبرى، ما يزال النفاذ إليه قليلا جدا بالنسبة** لأطفال المناطق الريفية وأطفال الأوساط الأقل حظوة.

وقد ظلت التغطية في مجال التعليم قبل المدرسي مستقرة وفي حدود 11% سنة 2019، وبعيدة عن الهدف المحدد في المرحلة الثانية من برنامج تطوير النظام التعليمي، أي 16% في 2020. وهذه الأرقام تجعل موريتانيا من ضمن دول إفريقيا الغربية والوسطى ذات التغطية الأضعف في مجال التعليم قبل المدرسي. فنحو 59% من الأطفال في سن التعليم قبل المدرسي مسجلون في المؤسسات الخصوصية و36% في المؤسسات الأهلية و5% فقط في المؤسسات العمومية (وللمقارنة فإن حصة التعليم العمومي أكبر بشكل ملحوظ في الدول المجاورة)

الجدول 1: تطور الأعداد والتغطية في مجال التعليم قبل المدرسي بين 2013 و2016

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الأعداد فيما قبل المدرسي	30 314	36 097	37 008	31 448	32 297	34 169	36 670
الأفراد بين سن 3 وسن 5	346 649	288 252	298 578	308 949	319 333	329 651	339 828
نسبة التمدرس	8,7 %	12,5 %	12,4 %	10,2 %	10,1 %	10,4 %	10,8 %

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة (2020) / الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي

الشكل 2: نسب المسجلين في التعليم قبل المدرسي في بلدان إفريقيا الغربية والوسطى

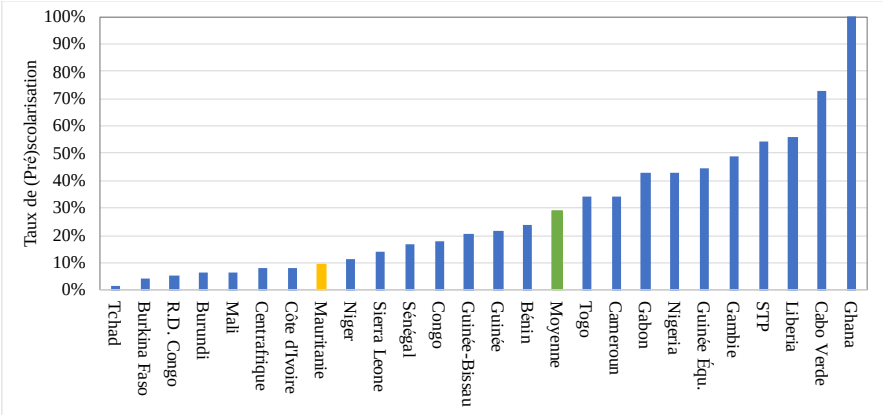

المصدر: Mingat, Mahdjoub et Seurat (2022)

يعتبر تحسين التغطية في مجال التعليم قبل المرسي أمرا أساسيا في موريتانيا من أجل تحضير الأطفال الملائم لدخول التعليم الابتدائي والنجاح في الدراسة مستقبلا. ولا بد من اتخاذ إجراءات محددة لتقليص الفوارق الاجتماعية والجغرافية فيما يتعلق بالنفاذ إلى التعليم قبل المدرسي

أعداد متزايدة باستمرار في العليم الأساس والتعليم الثانوي

بين 2012 و2023 تزايدت أعداد التلاميذ باستمرار في التعليم الأساسي وفي التعليم الثانوي بموريتانيا. ففي التعليم الأساسي ارتفع عد التلاميذ من 591 552 إلى 778 861 أي بمعدل زيادة 5% وهذا المعدل يفوق نسبة النمو الديمغرافي العام. وهذا النمو متساو تقريبا بين البنات والأولاد أي انه يترجم التساوي بين الجنسين في النفاذ إلى التعليم الأساسي. وفي التعليم الاعدادي زادت الأعداد بنسبة 7% في نفس الفترة فارتفعت من 279 109 إلى 343 229. وأصبحت الأكثرية للبنات في هذه المرحلة مما يعكس تقدما ملحوظا في التمدرس. وفي المرحلة الثانية من التعليم الثانوي زادت الأعداد كذلك بسرعة حيث ارتفعت من 175 42 إلى 172 107 بنسبة زيادة معدلها 9%.

ويلعب القطاع الخاص دورا هاما في تمدرس التلاميذ الموريتانيين إذ يستقبل 16% من الأعداد في التعليم الأساسي وما بين 21% وازيد من 50% في التعليم الثانوي. وأسباب هذا الحضور القوي للقطاع الخاص مختلفة وتشمل الضغط على الطاقة الاستيعابية لدى القطاع العمومي والطلب المتزايد على التمدرس.

إن هذه التوجهات فيما يخص أعداد التلاميذ لها تأثير على طاقة الاستيعاب والتأطير في النظام التعليمي وتستدعي إجراءات تصويب من اجل ضمان استبقاء التلاميذ وتكميلهم لمراحل التعليم

الجدول 2: تطور الأعداد في الأساسي والثانوي من 2013 إلى 2023

TAMA 2016-2023		TAMA 2012-2023	2023	2022	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012			
6 %	4 %	*437 809*	*415 888*	*394 138*	*369 198*	*333 164*	*323 013*	*309 947*	*295 883*	*313 315*	*292 397*	*281 829*	*273 313*	الأولاد	خصوصي + عمومي	الأساسي
5 %	4 %	*423 959*	*393 484*	*376 179*	*354 359*	*344 294*	*332 248*	*317 763*	*305 481*	*319 446*	*299 852*	*287 079*	*279 278*	البنات		
5 %	4 %	861 768	809 372	770 317	723 557	677 458	655 261	627 710	601 364	632 761	592 249	568 908	552 591	المجموع		
			12,9	15,0	15,3	15,0	16,0	15,7	15,2	14,1	15,8	14,8	14,2	12,9	% للخصوصي	
6 %	6 %	*106 378*	*100 900*	*94 777*	*84 915*	*89 614*	*82 061*	*76 022*	*70 468*	*70 181*	*67 071*	*62 927*	*58 713*	الأولاد	خصوصي + عمومي	المرحلة الأولى من الثانوي
9 %	8 %	*122 965*	*115 815*	*107 801*	*106 376*	*91 966*	*80 410*	*71 629*	*68 579*	*65 016*	*61 082*	*60 537*	*50 566*	البنات		
7 %	7 %	229 343	216 187	202 578	191 291	181 580	162 471	147 651	139 047	135 197	128 153	123 464	109 279	المجموع		
			29,8	29,7	29,2	29,3	23,8	22,4	22,2	23,5	25,0	25,4	21,3	20,7	% للخصوصي	
6 %	7 %	*50 064*	*44 782*	*42 525*	*38 027*	*38 061*	*37 006*	*32 261*	*32 366*	*28 359*	*26 736*	*26 744*	*24 303*	الأولاد	خصوصي + عمومي	المرحلة الثانية من الثانوي
10 %	11 %	*57 108*	*54 404*	*51 238*	*49 856*	*38 950*	*37 298*	*29 214*	*28 507*	*24 004*	*22 378*	*21 057*	*17 872*	البنات		
8 %	9 %	107 172	100 758	93 763	87 883	77 011	74 304	61 475	60 873	52 363	49 114	47 801	42 175	المجموع		
				50,8	50,2	50,7	31,5	29,3	29,8	33,5	40,6	39,3	37,3	36,5	% للخصوصي	

تغطية في تحسن مستمر لكنها بعيدة عن التمدرس الشامل

منذ 2016 تحسنت التغطية في مجال التمدرس بموريتانيا. فعلى مستوى التعليم الأساسي ارتفعت نسبة التمدرس الخام من 92% سنة 2016 إلى 110% سنة 2023 وذلك يعني تزايدا تدريجيا في الأعداد؛ لكن ينبغي النظر إلى هذه الأرقام إلى جانب حالات التسرب المبكر والعدد الكبير من الأطفال خارج التعليم النظامي.

الجدول 3: نسب التمدرس الخام في التعليم الأساسي من 2016 إلى 2023

Données SIRAGE				Données MENRSE					
2023	**2022**	**2021**	**2020**	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**		
437 809	415 888	394 138	369 198	333 164	323 013	309 947	295 883	الأولاد	الأعداد المتمدرسة
423 959	393 484	376 179	354 359	344 294	332 248	317 763	305 481	البنات	
861 768	**809 372**	**770 317**	**723 557**	**677 458**	**655 261**	**627 710**	**601 364**	**المجموع**	
403 486	393 593	383 670	373 620	363 359	352 817	341 947	330 835	الأولاد	الأعداد في سن التمدرس
383 338	374 300	365 421	356 625	347 846	339 029	330 015	320 866	البنات	
786 823	**767 893**	**749 091**	**730 245**	**711 204**	**691 846**	**671 962**	**651 701**	**المجموع**	
109 %	106 %	103 %	99 %	92 %	92 %	91 %	89 %	الأولاد	نسبة التمرس الخام
111 %	105 %	103 %	99 %	99 %	98 %	96 %	95 %	البنات	
110 %	**105 %**	**103 %**	**99 %**	**95 %**	**95 %**	**93 %**	**92 %**	**المجموع**	

Sources : MENRSE, SIRAGE et ANSADE *:المصادر*

على الرغم من التقدم المستر فإن التغطية المدرسية في التعليم الثانوي ما زالت ضعيفة مقارنة مع رهانات التمدرس الشامل. ففي المرحلة الأولى (الإعدادية) ارتفعت نسبة التمدرس الخام من 39% سنة 2016 إلى 50% سنة 2023. وظهرت الفوارق حسب النوع بعد 2020 مع تمدرس أعلى للبنات. وفي المرحلة الثانية (الثانوية) ارتفعت نسبة التمدرس الخام من أقل من 20% سنة 2012 إلى 35% سنة 2023 وبتقدم مستمر.

الجدول 4: نسب التمدرس الخام في التعليم الثانوي من 2016 إلى 2023

Données SIRAGE				Données MENRSE						
2023	**2022**	**2021**	**2020**	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**			
106 378	100 900	94 777	84 915	89 614	82 061	76 022	70 468	الأولاد	الأعداد المتمدرسة	**المرحلة الأولى من التعليم الثانوي**
122 965	115 815	107 801	106 376	91 966	80 410	71 629	68 579	البنات		
229 343	**216 715**	**202 578**	**191 291**	**181 580**	**162 471**	**147 651**	**139 047**	**المجموع**		
232 638	225 187	217 608	209 958	202 298	194 658	187 040	179 599	الأولاد	الأعداد في سن التمدرس	
224 263	218 143	211 945	205 711	199 482	193 281	187 115	181 083	البنات		
456 901	**443 330**	**429 553**	**415 670**	**401 780**	**387 939**	**374 155**	**360 681**	**المجموع**		
46 %	45 %	44 %	40 %	44 %	42 %	41 %	39 %	الأولاد	نسبة التمدرس الخام	
55 %	53 %	51 %	52 %	46 %	42 %	38 %	38 %	البنات		
50 %	**49 %**	**47 %**	**46 %**	**45 %**	**42 %**	**39 %**	**39 %**	**المجموع**		
50 064	44 782	42 525	38 027	38 061	37 006	32 261	32 366	الأولاد	الأعداد المتمدرسة	**المرحلة الثانية من التعليم الثانوي**
57 108	54 404	51 238	49 856	38 950	37 298	29 214	28 507	البنات		
107 172	**99 186**	**93 763**	**87 883**	**77 011**	**74 304**	**61 475**	**60 873**	**المجموع**		
153 997	148 189	142 427	136 700	131 139	125 973	121 381	117 232	الأولاد	الأعداد في سن التمدرس	
151 302	146 603	141 943	137 316	132 809	128 568	124 706	121 139	البنات		
305 299	**294 792**	**284 370**	**274 015**	**263 948**	**254 541**	**246 086**	**238 371**	**المجموع**		
33 %	30 %	30 %	28 %	29 %	29 %	27 %	28 %	الأولاد	نسبة التمدرس الخام	
38 %	37 %	36 %	36 %	29 %	29 %	23 %	24 %	البنات		
35 %	**34 %**	**33 %**	**32 %**	**29 %**	**29 %**	**25 %**	**26 %**	**المجموع**		

Sources : MENRSE, SIRAGE et ANSADE *:المصادر*

ومما يميز النظام التعليمي الموريتاني التأخر النسبي للالتحاق الأطفال بالتعليم النظامي؛ فغالبا ما يمر الأطفال أولا بمحظرة أو بمدرسة قرآنية قبل التسجيل في مدرسة نظامية. ولهذا فإن بعض الأطفال يدخلون المدرسة الابتدائية بعد السن المشترطة (6 سنوات). فمن هم في سن السادسة يمثلون نحو 30% من تلاميذ التعليم النظامي. ثم إن الكثير ممن يلتحقون بالمدرسة النظامية يتابعون الدراسة في النظام التقليدي.

الشكل 3: نسبة التلاميذ المسجلين في مؤسسة نظامية في سنتي 2011 و2019

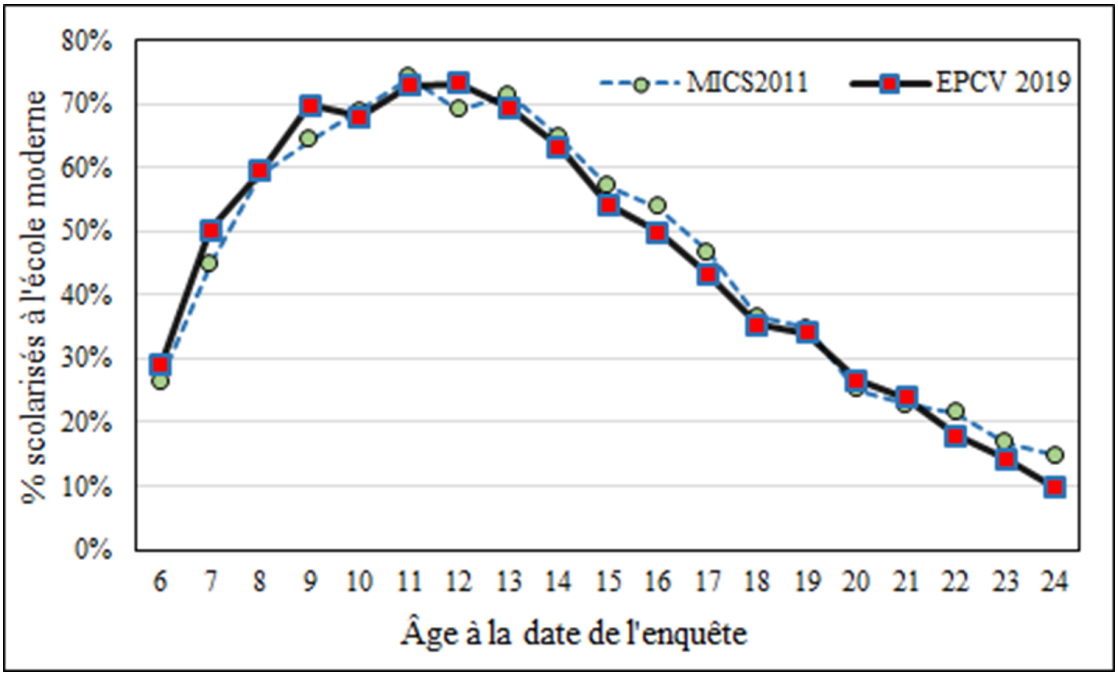

Sources : Calcul des auteurs à partir des MICS 2011 et EPCV

يُقدم التعليم الأصلي في المحاظر حسب نظام تعليمي يعود إلى قرون في البلد؛ وهذا التعليم يستهوي الكثير من الناس القادمين من أوساط شتى ويوفر تعليما من مختلف المستويات (الابتدائي والإعدادي والثانوي والعالي). ويقدر عدد الماحظر بما بين 000 8 و000 10 محظرة تستقبل ما بين 000 5000 و000 600 طالب. وكثيرا ما يتابع الطالب الدراسة في المحظرة وفي المدرسة النظامية معا أو يتنقل إلى المؤسسات النظامية. ويعتقد أن نحو 4% من الأطفال أكملوا دراستهم في التعليم الأصلي.

وفي سنة 2023 كانت نسبة التكميل في التعليم الأساسي 61.2% فقط. ومقارنة مع بلدان أخرى تكون موريتانيا ضمن المعدلات الدنيا بنسبة تكميل متساوية تقريبا مع السنغال لكنها بعيدة جدا من المستوى لدى غانا أو كوت ديفوار.

الشكل 4: نسبة التكميل في التعليم الابتدائي في مجموع البلدان محل المقارنة سنة 2023

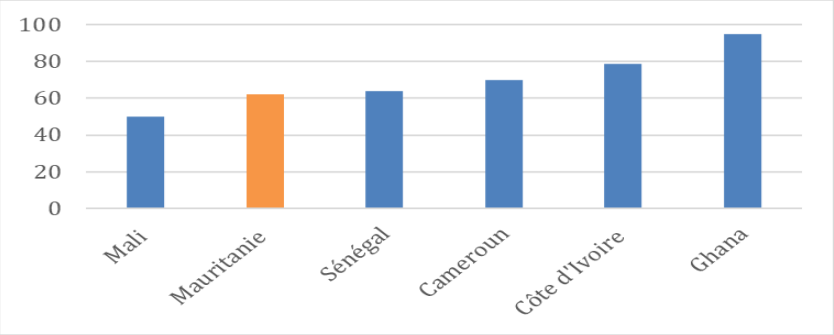

المصدر: *Source* : Base d'indicateurs de l'IIPE-UNESCO Dakar

وبين 2016 و2023 زادت نسبة الانتقال من المستوى الابتدائي إلى المرحلة الأولى من التعليم الثانوي (الإعدادية) وارتفعت من 54% إلى ما يقارب 61% لكنها ما زالت دون الأهداف التي تسمح ببلوغ التعليم القاعدي الشامل (9سنوات)

الجدول 5: نسبة الانتقال من الابتدائي إلى الإعدادي 2016-2023

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	
				65,1 %	60,7 %	77,9 %	57 %	الأولاد
				61,3 %	59 %	50,8 %	52 %	البنات
60,8 %	**56,9** %	**52,7** %		**63,1** %	**59,8** %	**62,7** %	**54** %	**المجموع**

المصدر: *Source* : Données administratives du MENRSE, SIRAGE

ظاهرة عدم التمدرس ما زالت متفشية

إن الإحصائيات المدرسية وبالذات تلك المتعلقة بنسبة التمدرس الخام في التعليم الأساسي لا تعطي صورة كاملة عن وضع الأطفال الذين لم يتمدرسوا قط ولا عن أولئك الذين لم يحصلوا على تعليم أصلي كامل أو جزئي. وتقدر نسبة الأطفال الذين لا يحصلون على أي تعليم بنحو 6%.

وبالاعتماد على المسح الأخير حول الأسر المتوفر (EPCV 2019)، يعتبر نحو 340 000 من الأطفال بين سن 6 وسن 15 غير متمدرسين سنة 2019 في التعليم النظامي أو في مؤسسة تقليدية، أي ما يقارب 30% من الأعداد الإجمالية لهذه الفئة العمرية المعنية بالتعليم القاعدي الإجباري.

الجدول 6: الوضع المدرسي لمن هم بين سن 6 وسن 15 (سنة 2019)

	الفئات العمرية							
	من سنوات إلى 11 سنة			*من 12 سنة إلى 15 سنة*				
حالة التمدرس	***متمدرسون***	*غير متمدرسين*		*غير متمدرسين*		*متمرسون*		
مرجع التمدرس		*سيتمدرسون قبل سن 12*	*التحقوا ثم تسربوا*	*لم ولن يلتحقوا أبدا*	*لم يلتحقوا قط*	*تمدرسوا لكن لم يعودوا كذلك*	*سيتركون الدراسة قبل سن 16*	*سيواصلون الدراسة بعد سن 16*
مدرسة حديثة وتقليدية	*587 192*	*58 400*	*70 147*	*80 358*	*587 192*	*86 013*	*31 309*	*213 321*
مدرسة حديثة فقط	*483 672*	***114 588***	***19 207***	***177 098***	***483 672***	***70 518***	*55 546*	*166 083*
مجموع المدرسة الحديثة والتقليدية	***796 097***				***375 731***			
	1 171 828							

المصدر: *Source* : Calculs des auteurs à partir de l'EPCV 2019

وبالرجوع فقط إلى المدرسة الموصوفة بالحديثة يظهر أن عدد الأطفال بين سن 6 وسن 15 غير المتمدرسين في التعليم النظامي (جزئيا أو كليا) يبلغ 465 000 منهم 310 000 بين سن 6 وسن 11 و155 000 بين سن 12 وسن 15 (باللون الأحمر في الجدول 7)

حالات خروج مبكرة عند كل نهاية مرحلة

فيما يخص خريجي التعليم النظامي تلاحظ ظاهرة الخروج المبكر عند نهاية كل فترة دراسية، حيث تتركز حالات التخلي عن الدراس وإن بدون تجانس أو انتظام. وثلاثة أرباع حالات التخلي المبكر عن الدراسة تسجل على مستوى التعليم الابتدائي وأكثر من النصف عند نهاية المرحلة.

الشكل 5: عدد حالات الخروج من التعليم حسب الأقسام (التعليم النظامي)

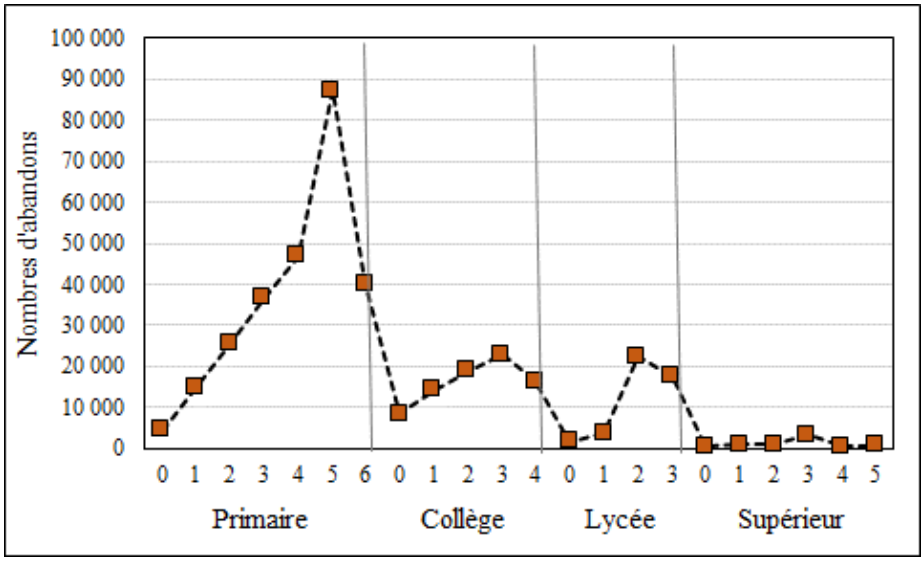

Source : Calculs des auteurs à partir de l'EPCV 2019 المصدر:

حالات دخول متأخرة في التعليم النظامي

هناك نسبة معتبرة من التلاميذ الذين يتعلمون في مدرسة تقليدية وفي مؤسسة من التعليم النظامي. وهذه الأشكال من التمدرس غالبا ما تكون متكاملة وأكثرية الأطفال يستفيدون من المؤسستين بالتوازي. ثم إن حصة التعليم الأصلي كبيرة، خاصة في بداية تمدرس الأطفال الذين يتأخرون في الالتحاق بالتعليم النظامي. وذروة الالتحاق بالتعليم النظامي تكون في حدود 10-11سنة. وبعد ذلك تتناقص نسبة الأطفال المتمدرسين بفعل التخلي المبكر عن التعليم. فبالنسبة لمن هم في سن 16 أي السن المعنية بالتعليم الإجباري، فإن نحو 60% من الشبان الموريتانيين ما زالوا في التعليم النظامي او في مدرسة تقليدية. أما الباقون، أي نحو 40%، فإما أنهم أطفال لم يتمدرسوا قط أو أنهم التحقوا بالمدرسة في وقت ما ثم انقطعوا عن الدراسة قبل بلوغ سن 16.

الشكل 6: % للمتمدرسين عند تاريخ المسح حسب السن وأنواع التعليم

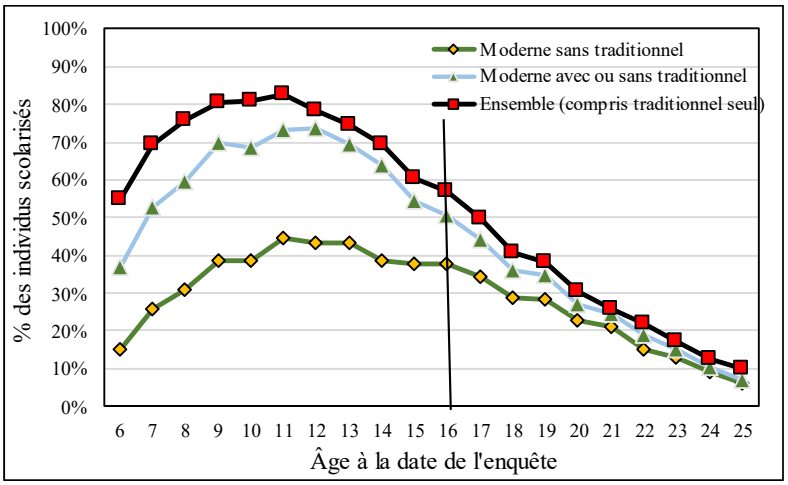

Source : Calculs des auteurs à partir de l'EPCV 2019 :*المصدر*

إن تلاميذ المدارس الموريتانية يتفاوتون كثيرا من حيث السن بسبب تفاوت أعمارهم عند الالتحاق بالمدرسة الحديثة والتحول من الأشكال التقليدية وحالات الرسوب (أو الإعادة). وفي السنة الثانية الإعدادية مثلا فإن متوسط السن هو 15 مع تباين بين 12 و18 سنة أي فوق السن النظرية لهذا المستوى وهي 13 سنة. وأكثر من 40% من تلاميذ السنة الإعدادية الأخيرة يتجاوزون سن الدراسة الإجبارية.

3.2. التكاليف والتمويل

لا ينجو الاقتصاد الموريتاني من التقلبات بسبب اعتماده الهيكلي على الأسعار الدولية للمعادن التي يمثل تصديرها 28,9 من الناتج الداخلي الخام. وشهدت موريتانيا نموا لناتجها الخام بنسبة 3,55% بين 2014 و2022. ومقارنة مع عدد السكان يكون الناتج الخام للفرد بالسعر الجاري قد ارتفع من 086 18 أوقية إلى 997 19 أوقية سنويا أي بزيادة 1,25% سنويا، أي من 827 1 إلى 328 2 دولار أميركي في نفس الفترة.

وتتوفر موريتانيا على قدرة لا بأس بها على تعبئة الموارد الداخلية. فالإرادات العمومية للدولة زادت بشكل معتبر في هذه الفترة حيث ارتفعت من 38,5 مليار أوقية سنة 2014 إلى 59,28 أوقية سنة 2020. ومقارنة مع الثروة الوطنية تكون الإرادات مثلت في المتوسط 20,4% من الناتج الداخلي الخام في الفترة 2014-2022. وطاقة تحصيل الإرادات في موريتانيا تفوق بكثير ما هي عليه في البلدان المقارنَة (22,7% سنة 2022 مقابل 16,2% في البلدان المقارنَة).

وميزانية الدولة تزيد بانتظام وبقوة منذ منتصف العقد 2000. وبالفعل تضاعفت ميزانيات التسيير والاستثمار في الفترة 2015-2023 إذ ارتفعت على التوالي من 26,16 مليار أوقية إلى 58,8 مليار أوقية ومن 12, إلى 29,6. وتضاعفت كذلك الفوائد على الدين حيث استقرت على 3,2 مليار أوقية سنة 2023 مقابل 1,6 مليار سنة 2015 (قانون المالية المعدل).

ولم تزد كثيرا نفقات الدولة في الفترة المعنية. فخلال الفترة 2004-2014 تضاعفت هذه النفقات ثلاث مرات. وبين 2015 و2021 زادت لكن بشكل أخف. ومنذ 2022 شهدت زيادة قوية جديدة وبلغت 88 مليار أوقية.

وشهدت نفقات التعليم استقرارا نسبيا لأنها انتقلت مما يقارب 20% من إجمالي النفقات سنة 2015 إلى 19,8% سنة 2023. ومقارنة مع الناتج الداخل الخام فإن هذه النفقات تتسم بالاستقرار في الزمن بين 2015 و2021 إذ تطورت بين 3% و3,4%، ولم تشهد زيادة قوية إلا في 2022-2023 حين زادت على 4%.

الشكل 8: تطور نفقات التعليم، 2015-2023

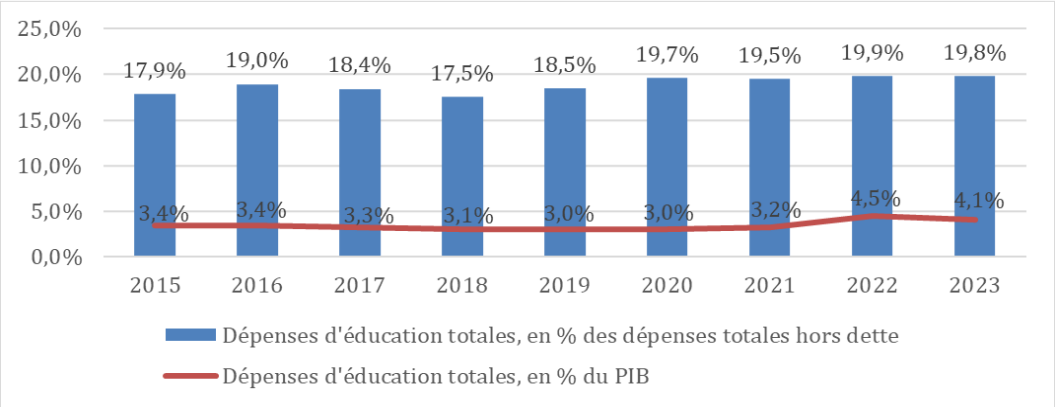

المصدر: Source : calcul des auteurs depuis les données des finances publiques

4.2. جودة التعليم

إن جودة التعليم في موريتانيا مثيرة للانشغال خاصة فيما يتعلق بالكفاءات في اللغة والرياضيات لدى تلاميذ التعليم الابتدائي. فنتائج المسح حول مؤشرات تقديم الخدمات في التعليم تكشف ان تحصيل تلاميذ السنة الرابعة من التعليم الابتدائي ضعيف بشكل خاص لأن القليل منهم قادر على قراءة وفهم جملة بسيطة من اللغة العربية (35%) ومن اللغة الفرنسية (11%) وعلى حل تمرين بسيط من الرياضيات. **وإلى جانب ذلك فإن موارد التعليم، خاصة في الوسط الريفي، محدودة جدا**. والتجهيزات الأساسية منعدمة في نحو نصف المدارس العمومية الريفية (52%). وعن آليات التأطير فإن تناسب عدد التلاميذ مع عدد المعلمين يختلف من 5 (في مدرسة عمومية في الوسط الريفي) إلى أزيد بقليل من 100 (ودون اعتبار الحالات القصوى). والمدار س الخصوصية هي التي بها حالات التناسب الأفضل (24) وضعف التفاوت. وهناك مسألة تغيب المعلمين ومستوى كفاءتهم وهي أمور تؤثر بشكل مباشر على أداء التلاميذ. **ويبين تحليل المعطيات أن تلاميذ المدارس الخصوصية في العموم أحسن أداء من تلاميذ المدارس العمومية وأن حضور المعلمين في الأقسام وكذا مستوى الكفاءات لها تأثير معتبر على التحصيل.** وهذه الملاحظات تؤكد أهمية الاستثمار في تحسين جودة التعليم بموريتانيا بالتركيز على النفاذ إلى الموارد التعليمية المناسبة وتعزيز كفاءات المعلمين وتقليص الفوارق بين المدارس العمومية والمدارس الخصوصية.

ويتميز تخصيص الوسائل لمؤسسات التعليم، وخاصة فيما يتعلق بالمدرسين، بالتقلبات وعدم الاتساق (راجع *الشكل 8*). فمؤسسات بها 150 تلميذا أو 500 تلميذ قد يكون بها نفس العدد من المدرسين وقد يتراوح عدد المدرسين في مؤسسات من 300 تلميذ بين 3 مدرسين و15 مدرسا.

الشكل 8: مقارنة عدد المدرسين وعدد التلاميذ في التعليم العمومي

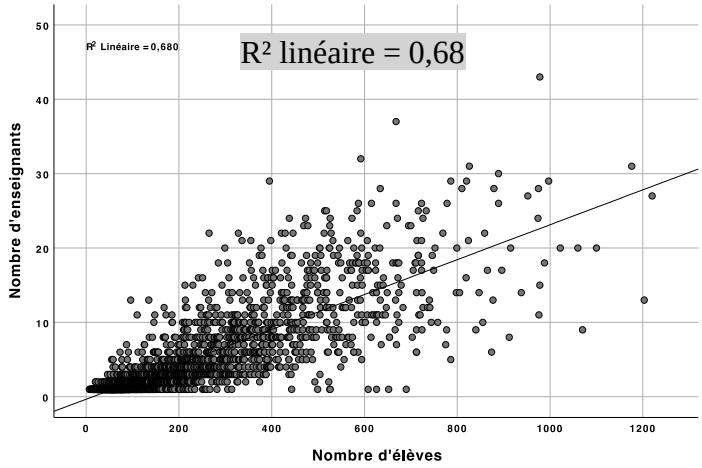

المصدر: *Source* : Recensement scolaire 2018-2019 (MENRSE)

والقيادة التربوية للمدارس على المستوى المحلي غير متجانسة: مع تساوي الأوضاع الاجتماعية وتشابه موارد التلاميذ محل المقارنة فإن تحليل معطيات المسح SDI تبين أن مستويات التحصيل لدى التلاميذ تتفاوت كثيرا من مدرسة لأخرى وأن سولوك وتصرف الفرق التربوية (رؤساء المؤسسات والمدرسين) ليسا متجانسين (وأن البعض غير صائب).

5.2. المساواة بين النوعين ودمج الأطفال ذو الاحتياجات الخاصة

هناك تحسن واضح في مجال التساوي بين الجنسين على مستوى العليم الأساسي والتعليم الثانوي في موريتانيا خلال العقود الأخيرة. لكن الفوارق بين الجنسين بخصوص النجاح في الامتحانات ما زالت موجودة وتزاد مع التقدم في التعليم. ففي حين تميل نتائج النجاح في السنة الثانوية الأولى لصالح البنات فإن نتائج امتحني المرحلة الثانوية تكون دائما تحت خط التساوي.

الشكل 9: خط تساوي نتائج الامتحانات الوطنية

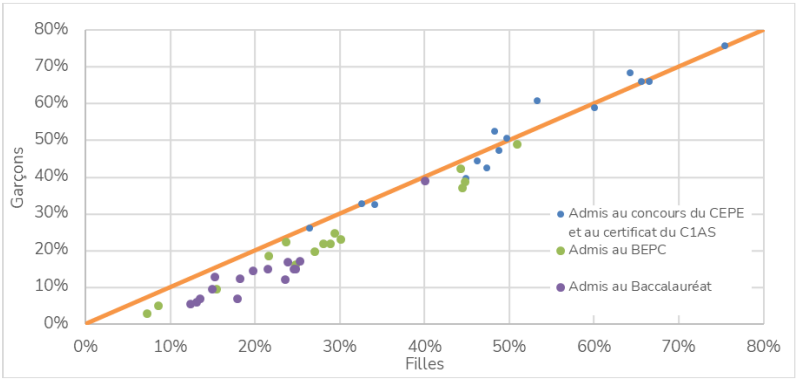

المصدر: *Source* : Calculs des auteurs sur la base des données résultats aux examens (2022)

وفي التعليم المهني والتقني والتعليم العالي مازال التساوي بعيد المنال. ونسبة البنات في التعليم والتكوين التقني والمهني في تقدم منذ 2015 إذ بلغت 40% سنة 2015 و43,37% سنة 2017 ووصلت إلى 45% من أعداد التعليم والتكوين التقني والمهني سنة 2021. وكما في العديد من البلدان الأخرى فإن الرجال حاضرون بكثرة في التخصصات الصناعية وتقنيات الإعلام والاتصال والهندسة وقليلون في المجالات الخدمية. وفي التعليم العالي فإن حصة البنات 37% سنة 2019-2020 وترتفع بانتظام بمعدل 6% سنويا منذ 2014-2015. وعلى الرغم من هذا التقدم **فإن نسبة النساء المسجلات في التعليم العالي دون ما هي علية في إفريقيا جنوب الصحراء (44%) وفي الدول العربية (51%).**
ويتعايش التقدم الحاصل في التساوي على مستوى التعليم الأساسي مع فوارق كبيرة من حيث الوسط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والقانوني، مع أن هذا الأخير له تأثير لا يستهان به على مسار التلاميذ. وتقع موريتانيا في رتبة متأخرة ضمن مؤشرات قياس التساوي بين النوعين إذ تصنف في المربة 157 من أصل 162 بلدا حسب مؤشر برنامج الأمم المتحدة لعدم التساوي بين النوعين وفي المرتبة 46 من أصل 52 بلدا إفريقيا حسب مؤشر التساوي بين النوعين بقياس مؤشر التساوي لدى البنك الإفريقي للتنمية. والتعارض بين القانون الوضعي من جهة والعرف والشريعة الإسلامية من جهة أخرى يساهم في الحد من حقوق النساء. وعلى مستوى سوق العمل فإن عدد الرجال النشطين قريب من ضعف عدد النساء النشطات. وفي دوائر صنع القرار فإن التفاوت كبير؛ فالنساء يمثلن في المتوسط 21% من البرلمانيين بين 2018 و2020.

وعوامل ترك الدراسة والتسرب تختلف بشكل ملحوظ حسب النوع والسن والوسط ومكان الإقامة. ففي التعليم الثانوي، من حيث الطلب، تؤثر كثيرا الرغبة في العمل على المسار الدراسي للأولاد في حين تشكل بداية الحياة الإنجابية عند البنات في الغالب نهاية للمسار الدراسي؛ ومن حيث العرض فإن انعدام المدارس أو بعدها يؤثران كذلك بشكل أشد على دراسة البنات.

الشكل 10: أسباب التسرب من الثانوي الأكثر ذكرا أو التي تفيد تفاوتا في التساوي بين النوعين

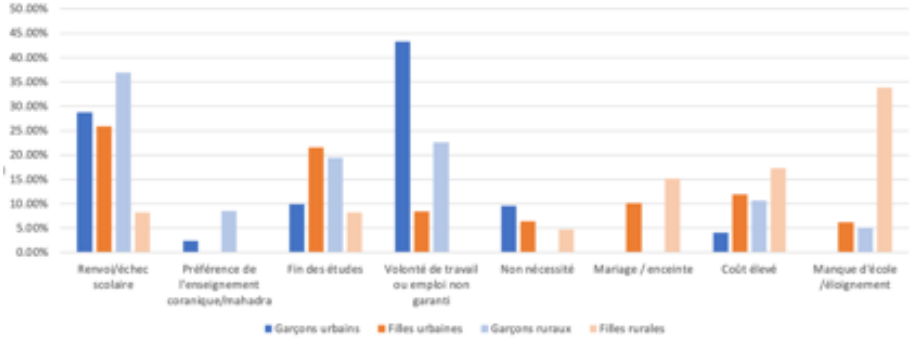

Source : RESEN 2023 à partir des données EPCV 2019 :المصدر

مع أن وجود النساء أمر أساسي لبلوغ المساواة بين النوعين، فإن التفاوت بين الجنسين في تحويل وتوزيع المدرسين ما زال قويا. فحصة النساء في هيئة التدريس الموريتانية ضعيفة في التعليم الأساسي وأضعف في المراحل الأعلى إذ أنها لا تزيد عن 12% في الثانويات وهي 9% فقط من المكونين في التعليم والتكوين التقني والمهني وأساتذة التعليم العالي. ويكاد النساء يكن غائبات عن مناصب القيادة وإن كن أحسن تمثيلا في الإدارات التربوية على المستوى المركزي (46%) منها على المستوى

اللامركزي (30%)؛ إلا أن نسبتهن تتناقص مع ارتفاع مستوى المسؤولية. فخلية النوع على مستوى الوزارات المكلفة بالتعليم (إذا كانت موجودة) لا تتوفر على الموارد والقدرات المالية والتقنية ولا على الدم الكافي لدمج بعد النوع فعلا في السياسات التعليمية.
وفيما يتعلق بفرص تمدرس الأطفال المعاقين فإنها ضعيفة خاصة في حالة حدة الإعاقة. والأطفال المعاقون، في حالة تمدرسهم، يكون ذلك في الهيئات التقليدية (المدارس القرآنية والمحاظر)

6.2. الفعالية الخارجية

إن للتعليم والتكوين دورا أساسيا في النفاذ لسوق العمل وفي الحياة الشخصية، خاصة بالنسبة للنساء. وتبين المعطيات أن 10% من الشبان المتخرجين من النظام التعليمي لم يمروا بالتعليم الأساسي بينما يقتصر 29% على هذا المستوى. و2% فقط من الخرجين بلغوا مستوى عاليا مما يظهر الدور الانتقائي للبكالوريا. والشبان الذين حصلوا على تكوين تقني أو مهني يمارسون كلهم نشاطا خلافا لمن لم يحصلوا على تكوين نظامي.
أما البطالة وانعدام النشاط فيزيدان مع مستوى التعليم ويمسان 70% من الشبان الجامعيين. فنحو رُبُع الخرجين يحصلون على شغل لكن ضعف التشغيل منتشر، خاصة عند تلاميذ الثانويات السابقين. ويتفاوت الدخل حسب مستوى التعليم ويرتفع عند أصحاب الشهادات من التعليم العالي والتكوين المهني. **ويكسب الرجال أكثر مما يكسبه النساء** لكن الفارق يضيق حسب مستوى الشهادة.
وللتعليم كذلك تأثير في حياة النساء وعلى أطفالهن. فمعدل سن الزواج يرتفع مع ارتفاع مستوى التعليم إذ يرتفع من سن 17 عند النساء الفاقدات للتعليم النظامي إلى نحو سن 23 عند حاملات الشهادات العليا. كما أن الخصوبة تنخفض مع ارتفاع مستوى التعليم أي من 6,5 طفل عند من هن دون تعليم نظامي إلى 3,1 طفل عند حاملات الشهادات الثانوية. والتعليم يحسن كذلك من معرفة الصحية الإنجابية وممارسات منع الحمل وفهم أهمية العناية بالأطفال (.(EPCV, 2019))

7.2. التعليم والتكوين التقني والمهني

هناك أعداد هامة من الشبان الذين يخرجون من النظام التعليمي الموريتاني بدون تأهيل مهني. وعلى العموم يتعلق الأمر بأزيد من 100 000 يحتاجون إلى تكوين مهني مناسب. وعدد المسجلين لمثل هذا التكوين ما زال متواضعا، بالنظر إلى أعداد من يخرجون من النظام التعليمي بدون تأهيل مهني، وإن كان في تزايد منذ 2020. وهذه الزيادة مدعومة جزئيا باكتتاب البنات لأن نسبتهن من الأعداد في التكوين ارتفعت من 35% سنة 2018 إلى 45% سنة 2021. **فنسبة 228 تلميذا في التعليم والتكوين التقني والمهني لكل 100 000 ساكن تترجم ضعف الأعداد المسجلة في التكوين بينما يقارب متوسط هذه النسبة 500 في البلدان الإفريقية المجاورة.**
وربما يكون الطلب الاجتماعي على التكوين المهني الأولي في حدود 52 000 مقعد سنويا. وفي سنة 2020 كانت طاقة الاكتتاب الفعلي في منظومة التكوين المهني الأولي 238 5 مقعدا للعام 2021 أي ما يغطي 10% فقط من الحاجة المحتملة. فعرض التعليم والتكوين التقني والمهني في المستوى الأولي ضيق.

وتواجه جودة التعليم والتكوين التقني والمهني تحديات جساما. فمؤشر التناسب بين عدد التلاميذ وعدد المكوَنين 18 لكن الحصول على مكوِنين مؤهلين مازال صعبا ويمثل الموظفون نسبة 49% فقط من المكوِنين سنة 1018-2019. والبنى التحتية متهالكة. والمقررات لا تستجيب لمعايير الجودة المشترطة مما يجعل التكوين التقني والمهني غير جاذب للشبان.

ويعكس التحليل حسب التخصصات طغيان التخصصات الصناعية والبناء والأشغال العامة. وعلى العكس تستقبل التكوينات الزراعية أعداد قليلة؛ وتقنيات الإعلام والاتصال من مستوى الشهادة التقنية العليا ما تزال خفية. وتستقبل التخصصات الصناعية والعملية القليل من الفتيات.

ومن حيث الاستثمار فإن التعليم والتكوين التقني والمهني يحصل على أقل من 3% من إجمالي الميزانية. ومتوسط تكلفة الفرد في التعليم والتكوين التقني والمهني يقدر بـ 000 22 أوقية أي 26% فقط من الناتج الداخلي الخام للفرد وهذا المستوى منخفض جدا بالمقارنة مع بلدان إفريقية أخرى.

وفيما يتعلق بالفاعلية الخارجية فإن المعطيات تبين تفاوتا بين الرجال والنساء من حيث اندماج خريجي التعليم والتكوين التقني والمهني في سوق العمل. يتم دمج 35% فقط من النساء في سوق العمل مقابل 49,1% من الرجال وترتفع نسبة البطالة بين النساء (45%) مقابل نسبة البطالة بين الرجال (30%). وتتفاوت نتائج الدمج حسب المؤسسات في نسب بين 3,5% و83% مما يعكس صعوبة حصول خريجي التعليم والتكوين المهني على شغل.

الجدول 7: حالة دمج خريجي التعليم والتكوين التقني والمهني حسب النوع، 2020

الحالةs	الرجال	النساء
مدمجون	49,1 %	34,6 %
عاطلون	29,6 %	45 %
غير ناشطين	21,3 %	20,4 %
المجموع	100 %	100 %

المصدر: *Source* : Enquête sur les sortants de l'EFTP (2020)

الشكل 11: معدل نسبة استبقاء الطلاب في مؤسسات التعليم العالي

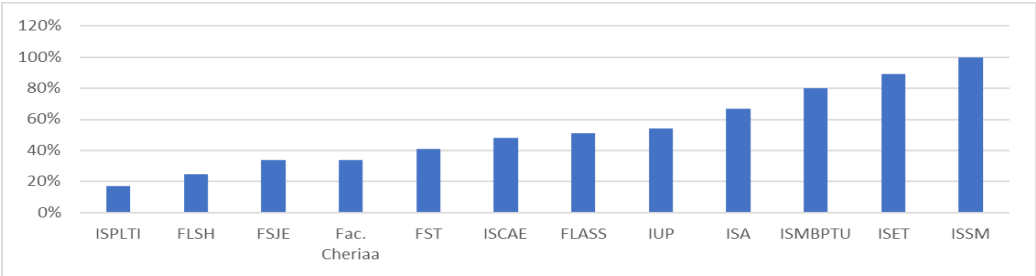

المصدر: *Source* : Données de la DSP/MESRS et calculs des auteurs (à partir des données) 2017 à 2020)

8.2. التعليم العالي

لقد عرف التعليم العالي العمومي في موريتانيا ارتفاعا في الأعداد زاد على 60% خلال السنوت الخمس الأخيرة أي بنسبة 687 لكل 000 100 من السكان وقارب بذلك المعدل الإفريقي. **وعلى الرغم**

من ذلك فإن حضور النساء فيه ما زال ضعيفا، بنسبة 37% فقط من المسجلين سنة 2019-2020. وهذا الحضور ضعيف بشكل بارز في المجالات العلمية والتقنية.

والفعالية الداخلية للتعلم العالي ضعيفة؛ فالكثير من المؤسسات تمنح شهادات لأقل من 40% من الطلاب الذي يدخلون السنة الأولى. وفي بعض المؤسسات تزيد نسبة معدل الترجيح على 2 مما يعني أن منح شهادة للطالب يتطلب ما بين 6 سنوات و18 سنة من الدراسة.

وعن الفعالية الخارجية فإن المعطيات حول تشغيل حملة الشهادات شحيحة لكنها تبين أن أكثر من نصف الرجال يحصلون على شغل (56%) مقابل ربع النساء فقط (26%). ونسبة البطالة بين النساء أعلى كذلك (19%). وعلى الرغم من ذلك فإن خريجي التعليم العالي يكسبون في المتوسط 40% أكثر مما يكسبه خريجو الثانوية.

وفيما يخص البحث والابتكار فإن موريتانيا تتوفر على نحو ثلاثين مؤسسة بحث تابعة أساسا للقطاع العام. ويقدر عدد الأساتذة الباحثين في هذه المؤسسات سنة 2021 بـ 885 شخصا 9,5% فقط منهم نساء. وعدد البحاثين لكل مليون من السكان، المقدر ب 196، أعلى منه عند بعض بلدان إفريقيا مثل كوت ديفوار (180) لكنه أقل بكثير منه عند بلدان أخرى مثل المغرب (427 1). وفيما يعني الإنتاج العلمي فإن موريتانيا تعد من بين البلدان الأقل إنتاجا وتحتل في هذا المجال الرتبة 46 من بين 58 بلدا إفريقيا (Scimago Country ranking, 2022). وتعاني البنية التحتية من تقص في المعدات القاعدية للبحث وغياب لتلك الأعلى أداء.

ثم إن البحث والابتكار يعانيان من ضعف التمويل الموفر أساس من قبل الحكومة. فعلى أساس بنود الميزانية لسنة 2021 تقدر النفقات في هذا المجال من دون الرواتب بـ 797 603 167 أوقية. وهذه النفقات الداخلية على البحث والتنمية لا تمثل إلا نحو 0,1 من الناتج الداخلي الخام، أي واحدة من أضعف النسب في إفريقيا.

لكن موريتانيا سجلت تقدما ملحوظا بوضع منظومة لتدبير شؤون البحث والابتكار وبالذات بإنشاء المجلس الأعلى للبحث العلمي والابتكار والوكالة الوطنية للبحث العلمي والابتكار والسلطة الموريتانية لضمان جودة التعليم العالي واعتماد استراتيجية وطنية للبحث العلمي والابتكار.

3. الرؤية الاستراتيجية والأهداف

1.3. إطار التوجيه السياسي

إن المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لتطوير النظام التعليمي تعتبر امتدادا للجهود المبذولة من أجل تحسين التعليم في موريتانيا. وينبثق هذا البرنامج من عدة أطر استراتيجية وخاصة خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (2021-2025) وأعمال التشاور حول إصلاح النظام التعليمي (2021) والقانون التوجيهي للنظام التعليمي الموريتاني والتقرير حول النظام التعليمي الوطني (2023).

لقد نفذت موريتانيا منذ استقلالها عدة إصلاحات تعليمية من أجل الاستجابة لحاجاتها ولالتزاماتها الدولية. وخلال السنوات الأخيرة اتخذت إجراءات مؤسسية مثل تشكيل مجلس وزاري مكلف بالإصلاح وإنشاء المجلس الأعلى للتعليم. وجرت مشاورات جهوية ووطنية سمحت بالحصول على آراء الفاعلين في

التعليم. وتم اعتماد القانون التوجيهي للتعليم سنة 2022 وهو القانون الذي يحدد الورش الكبرى في إصلاح التعليم بالتوافق مع الرؤية المحددة خلال المشاورات الوطنية.

2.3. التوجهات الاستراتيجية العامة

ترتكز مقاصد النظام التعليمي الموريتاني على ثلاث وظائف أساسية هي التعليم والاندماج الاجتماعي والتأهيل. وتهدف المدرسة إلى ضمان اكتساب المعارف والكفاءات ونقل القيم الاجتماعية كالعدالة والانصاف والمساواة. ثم إن المدرسة تلتزم بتطوير كفاءات تتلاءم مع حاجات التلاميذ مع مراعاة التغيرات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية.

كما أن الحد من الفوارق الجغرافية والاقتصادية وتلك المرتبطة بالنوع في المسارات الدراسية يشكل أولوية في السياسة التعليمية الموريتانية. يكرس القانون التوجيهي إلزامية التعليم القاعدي للأطفال بين سن 6 وسن 15؛ وسيكون بالتدريج مجانيا ومقصورا على النظام العمومي.

كما أن تشجيع وتوطيد تعليم اللغات أمر أساسي لتعزيز التجذر الثقافي والوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي في موريتانيا. فاللغات الوطنية كالعربية والبلارية والسونينكية والولفية تُعلم في جميع المستويات بينما تُدخل الفرنسية ابتداء السنة الثانية من التعليم الابتدائي (الأساسي سابقا) والانجليزية ابتداء من السنة الإعدادية الأولى.

3.3. المحاور الاستراتيجية للبرنامج الوطني لتطوير النظام التعليمي

إن المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لتطوير النظام التعليمي تشكل بصفة غير حصرية أداة لتطبيق القانون التوجيهي الصادر سنة 2022. وتعرض هذه الوثيقة الأولويات في جميع القطاعات الفرعية والمحاور المستعرضة (أو الأفقية) المتعلقة بجميع جوانب النظام (الصمود وإدماج اللاجئين والتعليم الشامل) والقيادة القطاعية. وينتظم كل برنامج فرعي ضمن ثلاث مكونات تعكس المحاور الاستراتيجية للبرنامج الوطني لتطوير النظام التعليمي وهي النفاذ والإنصاف والجودة والتدبير والقيادة وهي المكونات التي تترجم الأهداف الرئيسية والإجراءات حسب القطاعات الفرعية.

4. استراتيجيات من أجل التعليم قبل المدرسي

1.4. النفاذ والإنصاف

إن الهدف من حيث تغطية الفئة العمرية المعنية بالتعليم قبل المدرسي هو رفع نسبة التمدرس الخام من 9% سنة 2020 إلى 33% سنة 2030. وبصفة أخص يتعلق الأمر برفع نسبة تمدرس الأطفال في سن 3 وسن 4 من 11% إلى 25%. وتم التركيز على تمدرس الأطفال في سن 5 سنوات من أجل بلوغ نسبة تمرس 50% من هذه الفئة في أفق 2030 سعيا إلى تعميم السنة الأخيرة من التعليم قبل المدرسي.

وسيتم العمل على عدة صيغ من أجل التقدم نحو هذا التعميم. وزيادة على رياض الأطفال العمومية والخصوصية والمدارس القرآنية والحضانات الأهلية سيتم توسيع صيغتين عموميتين نموذجيتين هما السنة التحضيرية للتعليم الابتدائي الملحقة بمدرسة ابتدائية وتعزيز السنة التحضيرية في المحظرة.

وسيكون توسيع التعليم قبل المدرسي مصحوبا بإجراءات من أجل تقليص الفوارق الاجتماعية والجغرافية في النفاذ للتعليم قبل المدرسي (الدعم في تكاليف التعليم قبل المدرسي وإقامة شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص وبين القطاع العام والقطاع الأهلي). وسيدرج التعليم قبل المدرسي في برامج التنمية وفي البرامج المواكبة للنشاطات النسوية من أجل توفير وقت للتعلم عند البنات وللعمل المنتج عند النساء وخلق فرص عمل لهن في نفس الوقت.

2.4. الجودة والوجاهة

تعمل الاستراتيجية على تعبئة أكثر من 4 000 مربية إضافية في أفق 2030 من أجل توفير محتوى تعليمي ومقاربات تربوية تتلاءمان مع حاجات الصغار ممن هم في سن التعليم قبل المدرسي. وهذا يستدعي تحديدا تعزيز قدرات المدرسة الوطنية للعمل الاجتماعي المكونة للمربين والمربيات من جهة وتعزيز قدرات معلمي المدارس القرآنية في مجال التنمية المندمجة للطفولة الصغرى من جهة أخرى. وسيراعي الإطار المرجعي للتعليم قبل المدرسي الهام الجديدة المسندة لهذه المرحلة من التعليم في سنتها الأخيرة كمكونة تحضيرية للتعليم الابتدائي، كما ستطور مبادرات تخص التغذية الجماعية على المستوى الأهلي.

3.4. الحكامة والناجعة

تشرف وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة على تطوير التعليم قبل المدرسي بالتعاون مع وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي ووكالة التآزر ومفوضية الأمن الغذائي. وسيتم إنشاء هيئة مستقلة لتطوير التعليم قبل المدرسي مكلفة بتنفيذ سياسة تعميم السنة التحضيرية. وستعزز الحكامة بإدماج معطيات هذا القطاع الفرعي في SIRAGE

5. استراتيجيات للتعليم القاعدي والتعليم الثانوي العام

1.5. التعليم الابتدائي

1.1.5. النفاذ والإنصاف

تهدف الاستراتيجية إلى خلق الظروف المناسبة لتعميم التعليم القاعدي في أفق 2030 بتعميم النفاذ للسنة الأولى من التعليم الابتدائي (السنة الأولى من التعليم الأساسي سابقا) بما في ذلك المرور بالتعليم الأصلي. وستنفذ استثمارات في البنى التحتية تصاحب خفضا في معدل أعداد التلاميذ في الفصول إلى 42 تلميذا وتوفر بالتدريج قاعة لكل فصل دراسي.

واحتراما لمبدإ مجانية التعليم القاعدي **سيكون التعليم الابتدائي بالتدريج محصورا في المدارس العمومية**، كما سيراجع وضع ودور التعليم الخصوصي.
وسيولى اهتمام خاص للتلاميذ والأطفال ممن هم في حالة ضعف اجتماعي واقتصادي وللمساواة بين النوعين وللأطفال ذو الاحتياجات الخاصة.

2.1.5.الجودة والوجاهة

إن العمل بالتوجهات الرسمية يقتضي التعايش اللغوي على النحو التالي:

- في السنة الأولى الابتدائية تكون اللغات الوطنية مواد دراسة ووسائط.
- في السنة الثانية الابتدائية تضاف الفرنسة إلى اللغات الوطنية كمادة دراسية شفهية.
- ابتداء من السنة الثالثة الابتدائية تدرس الفرنسية كتابيا إلى جانب اللغات الوطنية.
- ابتداء من التعليم الثانوي تكون الفرنسية لغة تعليم إلى جانب اللغات الوطنية.
- في انتظار تعميم التعليم باللغات الوطنية ستدرس المواد العلمية باللغة العربية.

تهدف إحدى أكبر ورشات إصلاح التعليم إلى توفير تعليم متعدد للغات لكل طفل موريتاني بما يعزز التجذر الثقافي والوحدة الوطنية. وسيكون التعليم في كل المستويات باللغات الوطنية (العربية والبلارية والسونينكية والولفية).
على كل طفل ناطق بالعربية أن يتعلم على الأقل إحدى اللغات الوطنية الثلاث الأخرى وستدرس اللغة العربية لكل الأطفال غير الناطقين بالعربية.
وفي التعليم الابتدائي فإن النموذج اللغوي للطفل الناطق بالعربية سيكون نموذج اللغة الواحدة (أي لغة واحدة لتعليم كل المواد غير اللغوية) ومزدوجا (أي لغتين لتعليم المواد غير اللغوية). وسيطور معهد ترقية تعليم اللغات الوطنية الذي أنشئ سنة 2023 والتابع لوزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي هندسة تعليم اللغات واستراتيجيات تعليم اللغات في النظام التعليمي
ويشكل تعزيز جودة التكوين الأولي للمعلمين الذي هو المورد الرئيسي لتحسين التعليم الحلقة الأهم في الإصلاح.
ويمر هذا التحسين حتما بتحسين عملية دخول مدارس المعلمين والتخرج منها وتعزيز كفاءات المكوِنين وافتتاح قسم في المرسة العليا للتعليم لتكوين المكوِنين في مدار المعلمين.
وستكون الاستفادة القصوى من الكتاب وتطوير استراتيجية للنشر من أهم الورشات التي ستمكن بشكل دائم من تحسين الجودة في المجال التربوي وتوفير الأدوات التربوية في النظام التعليمي والحصول عليها واستخدامها.
ومن الإجراءات الأخرى لتحسين البيئة المدرسية ستكثف الاستراتيجية من العمل للوقاية من الأمراض المنتقلة عن طرق الجنس والسيدا ومن التحسيس ضد أشكال العنف المدرسي ومن استخدام شبكات التوصل الاجتماعي ومن النشاطات الرياضية وتشر ثقافة المواطنة على مستوى المدرسة.

3.1.5. القيادة

سيشرف على متابعة المخطط التجريبي لتعليم اللغات على المستو المركزي كل من المعهد الوطني لترقية تعليم اللغات الوطنية والمديرية العامة للإصلاح والاستشراف بوزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي. وسيتولى المفتشون من مختلف المستويات والمفتشية العامة للتهذيب الوطني المتابعة التربوية. وستكون المتابعة المباشرة (عن قرب) من نصيب مديري المدارس.

ويمر حسن ن تدبير الشأن المدرسي بتعزيز التسيير التشاركي على المستوى المحلي بتعزيز دور لجان تسيير المؤسسات التعليمية. وسيتم تكوين المفتشين والمدرين وأعضاء لجان التسيير على تنفيذ الخطط الهادفة إلى تحسين الأحوال في المؤسسات وعلى متابعة الأمور المدرسية وخاصة المسائل المتعلقة بالنوع والمرتبطة بالتسرب وبالاستبقاء.

2.5. التعليم الاعدادي

1.2.5. النفاذ والإنصاف

إن إصلاح التعليم الاعدادي الساري منذ 2022-2023 يحصر هذه المرحلة في ثلاث سنوات ويجعلها ضمن التعليم القاعدي الإجباري. وفي إطار تعميم التعليم القاعدي الذي يشمل المرحلة الأولى من التعليم الثانوي فإن التلاميذ المسجلين في السنة الأخيرة من التعليم الابتدائي يواصلون دراستهم في الإعدادية. والهدف في أفق 2025 هو الزيادة التدريجية لنسبة الانتقال من التعليم الابتدائي إلى الإعدادية بالوصول بها إلى أزيد من 65% وإلى 80% سنة 2030. وبلوغ هذه الأهداف يتطلب زيادة معتبرة في عدد الاعداديات والفصول، خاصة في المناطق الريفية.

وستتخذ عدة إجراءات لمواءمة العرض (البيئة المدرسية) وتحفيز الطلب (التحسيس)، خاصة في الوسط الريفي من أجل تقليص الفوارق المرتبطة بالنوع. وسيُكَوَن رؤساء المؤسسات على مسائل النوع وسينشأ منتدى وطني لاستبقاء البنات مستقبلا في النظام التعليمي وتشجيع القيادة النسائية.

2.2.5. الجودة

إن تحسين الجودة في الإعدادية يرتكز على الإجراءات التالية: تطوير التكوين المستمر وتحديث المقررات والدعامات التربوية والتعليمية (بما في ذلك تشجيع تعليم العلوم وتقنيات الإعلام والاتصال) وتحسين البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والرياضية وتشجيع التميز والعمل بمقاربة الجودة في المؤسسات وتقريب هيئات التفتيش وتشجيع التأطير عن قرب.

ومن المقرر إجراء العديد من الإصلاحات على المقررات الإعدادية. وستنظم البرامج حول صرح مشترك ومسارات اختيارية في السنة الأخيرة لتحضير التوجيه في نهاية المرحلة، وترجيح اختيار التوجيه إلى التخصصات العلمية والتقنية.

3.2.5. القيادة

إن قيادة شبكة المؤسسات الإعدادية تمر بتحسين آليات تحضير الافتتاح المدرسي مما يعني خلق أقطاب للتفتيش مكونة بشكل جيد على استخدام الأدوات والتسيير التربوي وأن يكون رؤساء المؤسسات متحكمين في أدوت التسيير الإداري وSIRAGE

ومن أجل تحسين أداء المؤسسات التعليمية، سواء على مستوى نتائج التلاميذ أو على مستوى حسن التدبير فإن "مشروع المؤسسة" سيُختبر في 45 إعدادية. وأخيرا سيعزز دور لجان التسيير المدرسي سعيا إلى تسيير تشاركي للمؤسسات على المستوى المحلي وتعزيز التمدرس ومتابعة الديناميات ذات الصلة بالنوع والتي تساهم في تسرب التلاميذ أو استبقائهم

3.5. التعليم الثانوي

1.3.5. النفاذ والإنصاف

إن الهدف في التعليم الثانوي هو زياد نسبة النفاذ إلى المدرسة الثانوية لنحو 43% سنة 2030 مقابل 23% عند الافتتاح سنة 2022, ويتركز تشجيع النفاذ إلى المرسة الثانوية على إجراءات تستهدف تمدرس البنات، خاصة في الوسط الريفي، عبر خلق بيئة مواتية لمشاركتهن (إغلاق فضاءات الإعاشة) وإجراءات تحفيزية (توزيع أدوات وجوائز) وإجراءات دعم (دروس تقوية)

2.3.5. الجودة

ستراجع المقررات في ضوء إعادة تنظيم الشعب وصياغة البرامج حول سنة مشتركة وبرامج تعليمية اختيارية من سنتين. ومن المقرر كذلك أن يتم تثمين التعليم التقني والمهني بافتتاح شعب للتعليم التكنولوجي وفي المجالات العلمية الواعدة.
وفي ضوء تنفيذ الإصلاح، فإن تطوير التكوين المستمر يعني تحسين الكفاءة اللغوية لدى الأساتذة وتوزيعهم حسب تخصصاتهم المختلفة مع الأدوات التعليمية الخاصة بها.
ويشمل تحسين البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والرياضية في المؤسسات تنمية النشاطات الرياضية لصالح البنات والأولاد على جد سواء مع عرض خدمات صحية خاصة بالصحة الإنجابية.

3.3.5. القيادة

من أجل تحسين أداء المؤسسات التعليمية، سواء على مستوى نتائج التلاميذ أو على مستوى حسن التدبير فإن "مشروع المؤسسة" سيُختبر في 30 مدرسة ثانوية. ويمر تعزيز التسيير التشاركي للمؤسسات على المستوى المحلي بتعزيز دور وقدرات لجان تسيير المؤسسات والتزام آباء التلاميذ بمتابعة الديناميات ذات الصلة بالنوع على مستوى تسرب التلاميذ أو استبقائهم ومثابرتهم على الدراسة. وستُعد خارطة طريق لتعزيز الجسور بين التعليم القاعدي والتكوين المهني والتقني الأولي، خاصة لصالح البنات.

4.5. التعليم غير النظامي

إن إشكالية الأطفال والمراهقين الموجودين خارج المرسة في موريتانيا تشكل رهانا كبيرا، خاصة وأن من هم دن سن 18 يمثلون نحو 40% من مجموع السكان. ونحو 30% من الأطفال بين سن 6 و15، وعددهم 340 000، لم يكونوا في المدرسة النظامية ولا في التعليم الأصلي سنة 2019 (EPCV, 2019).

وعلى الرغم من الحاجيات فإن قطاع التعليم غير النظامي الفرعي لا يتوفر عنه الكثير من المعلومات، لا من حيث الاحصائيات ولا من حيث التسيير ولا من حيث التمويل والنتائج. وهدف استراتيجية التعليم غير النظامي هو تحسين التكفل بالشبان غير المتمرسين أو المتسربين ضمن برامج للتعليم غير النظامي. ولهذا الغرض ستُستهدف 6 ولايات في مرحلة أولية.

1.4.5. النفاذ والإنصاف

إن توسع النفاذ للتعليم غير النظامي سيستهدف الولايات الأكثر تضررا من عدم التمدرس الحاد. والهدف هو تسجيل 1 200 مستفيد من التعليم غير النظامي سنويا و900 في أفق 2027 في التكوين المهني غير النظامي و1000 في المحاظر, ولبلوغ هذه الأهداف سيقام بإعداد بعض المنشآت المدرسية لهذا الغرض.

2.4.5. الجودة

من أجل تعزيز قدرات المتدخلين في التعليم الابتدائي غير النظامي من المقرر تنظيم دورات تكوينية لصالحهم. فتحسين جودة التعليم والتحصيل سيمر كذلك بمراجعة المقررات وستُعد استراتيجية عملية لتطوير نظام التكوين المهني في هذا المجال تشمل إعداد خرائط مسبقة للممارسات غير النظامية الحالية لاكتساب الكفاءات.

3.4.5. القيادة

إن جودة التأطير الإداري تتوقف على وجود مصالح عملية معنية بالإحصاء وقادرة على توفير العناصر الضرورية لتسيير عصري للبرامج وللفاعلين. وسيطور نظام للمعلومات من أجل تعزيز قيادة قطاع التعليم غير النظامي الفرعي

5.5. قيادة وتسيير القطاع الفرعي

سيصاحب إعادة هيكلة وتنشيط نظام تسيير التعليم **إعداد استراتيجية لتسيير الموارد البشرية في القطاع وتنفيذ ساسة خاصة بالمعلمين واعتماد خريطة مدرسية.**

وسيمر تنفيذ الإصلاح حتما **بمواصلة الجهود الرامية إلى تحسين وعصرنة نظام جمع المعلومات وتدوينها ومعالجتها ونشرها،** على أساس الإحصاء المدرسي، للاستفادة من معطيات موثوقة وكاملة، توفر بيانات حسب الجنس ومتاحة لكل الفاعلين في قطاع التعليم، ومعطيات النظام الجديد للمعلومات من أجل الإصلاح الإداري وتسير التعليم سيتم تحليلها بانتظام من أجل الحصول على الصورة الكاملة للرهانات الخاصة بكل ولاية.

وستواصل وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي تنفيذ الإصلاح على مستوى الميزانية بربط الميزانيات بالبرامج وذلك بتحسين عملية تحضير الميزانية وتنفيذها وتعزيز قدرات مختلف المتدخلين في عمليات الانفاق.

إن متابعة تنفيذ المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لتطوير النظام التعليمي تتطلب استثمارات من أجل خلق ثقافة التقويم والمساءلة سبيلا إلى تحسين المنظومة الوطنية لتقويم المكتسبات المدرسية والاستفادة المنتظمة من المعطيات حول التحصيل وحسب الجنس وغيره من المؤشرات الديمغرافية.

وسيقام بعمليات تقويم لقياس تحصيل التلاميذ عند محطات استراتيجية من المسار الدراسي كما ستعزز متابعة طلاب وأساتذة المرسة العليا للتعليم.

وستعد وتنفذ استراتيجية لمأسسة النوع في السياسات التعليمية. وستعنى هذه الاستراتيجية بكافة أبعاد العملية التعليمية (من النفاذ إلى جودة التحصيل) بالعقبات والروافع والمساواة بين النوعين في التعليم وبالتعليم وبكل الفاعلين والمستفيدين (تلاميذ ومعلمين ووكلاء وأطر في المؤسسات وإدارات التعليم المركزية واللامركزية ولجان تسيير المدارس)

6. استراتيجيات التعليم والتكوين التقني والمهني

1.6. النفاذ والإنصاف

من حيث الكم فإن الأهداف في التكوين المؤهِل بشهادة هي رفع الطاقة الاستيعابية إلى 000 25 مقعد في 2030 وتكوين 000 68 شاب في الفترة 2025-2030 وفي التكوين المؤهِل تكوين 000 8 متدرب (000 37 في 8 سنوات). ولبلوغ هذه النتائج سيمر تحسين النفاذ للتكوين المهني بما يلي:

- تكثيف العرض الأولي (إعادة تأهيل مؤسسات وبناء أخرى وتشجيع التكوين عن بعد وبالتناوب)
- تنويع العرض الأولي من أجل الاستجابة لحاجة القطاعات الإنتاجية من الكفاءات وضمان دمج أقصى عدد من المستفيدين
- إجراءات خاصة لتقلص الفوارق الجغرافية وتلك المرتبطة بالنوع
- تطوير التكوين المستمر والتعلم الميداني لصالح المؤسسات والمهنيين

2.6. الجودة والوجاهة

إن تطوير للوازم الضرورية لتكوين مهني جيد يستدعي تطوير أطر مرجعية للتكوين وسياسة خاصة بالمعلمين وتعزيز قدرات المكونين وتطوير نظام لضمان الجودة.

ويشمل تقريب عرض التعليم والتكوين التقني والمهني من حاجة الاقتصاد إلى الكفاءات ما يلي:

- وضع نظام للمعلومات حول سوق العمل والتخصصات لقيادة التكوين حسب الطلب من الكفاءات
- وضع نظام للمعلومات والتوجيه المهني تتم قيادته حسب الحاجات الاقتصادية ويكون ملائما للواقع الاجتماعي والاقتصادي، الجهوي والمحلي، ويراعي المستقبل
- تعزيز آليات الحوار مع القطاع الخاص وفرص التعلم الميداني في المؤسسات.

3.6. القيادة

إن تعزيز حكامة وقيادة التعليم والتكوين التقني والمهني يضعه على مسار قيادة تراعي حاجة الاقتصاد إلى الكفاءات وذلك عبر ما يلي:

- تطوير شراكات بين الفاعلين في سوق العمل
- وضع نظام للمتابعة والتقويم وتسيير الموارد البشرية
- تفعيل نظام ملائم للتمويل يكون قابلا للاستدامة
- تطوير إعلام فعال للتعريف أكثر بهذا القطاع الفرعي وحفز الطلب عليه.

7. استراتيجيات التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

1.7. التعليم العالي

1.1.7. النفاذ والإنصاف

تتطلب مواكبة تطور أعداد الطلاب توفير التمويلات المترتبة لتشجيع تنويع وتمهين التكوينات. وعلى الاستثمارات المنفذة أن تراعي بعد التنمية المحلية وتتحاشى التركز المفرط في المدن الواقعة في غرب البلاد مما يحد من نفاذ بعض السكان وخاصة النساء للتعليم العالي.
وتناغما مع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك سيزداد التوجه إلى الشعب العلمية والمهنية. وستزداد الأعداد في الشعب العلمية والتكنولوجية والمهنية في أفق 2030 بـ 10 000 طالب.

1.2.7. الجودة والفاعلية

يسعى الشق الثاني من استراتيجية التعليم العالي إلى تحسين فعالية النظام في مجمله. ويهدف في المقام الأول إلى **رفع الفعالية الداخلية** للمؤسسات بتعزيز المستوى الأكاديمي للطلاب بالحد من حالات الرسوب (الإعادة) والتخلي عن الدراسة. وهذا يتطلب بالتحديد وضع سياسة للتوجيه وتحسين المستوى اللغوي وتشجيع المناهج التربوية الملائمة.
ويركز المحور الثاني على الفاعلية الخارجية بتشجيع **قابلية التشغيل لدى حملة الشهادات**. ولهذا الغرض من المقرر وضع نظام للمسوح الموجهة للطلاب القدماء وتقريب الشعب المهنية من الوسط الاقتصادي (عن طريق اتفاقيات للتدريب وإنشاء المقاولات) وإجراء تقويم خارجي مستمر للتكوينات من أجل الاستجابة لتطلعات سوق العمل.

3.1.7. القيادة

يتمحور تعزيز الحكامة حول ثلاث ورشات. الأولى تخص **عقلنة وتنشيط تسيير مؤسسات** التعليم العالي والعاملين بها (مراجعة النصوص المؤسِسة للمؤسسات والتفكير حول النصوص المتعلقة بالتكوين المهني وتطبيق النصوص المتعلقة بالعقود المرتبطة ببرامج. الورشة الثانية تُعنى **بتحسين آليات اكتتاب الأساتذة الباحثين** والعمل بنظام خاص للمعاشات. **والورشة الأخيرة تتعلق بوضع سياسة خاصة لتشجيع المساواة في التعليم العالي** على كل المستويات وبنفاذ الطلاب للاكتتاب ولتسيير المسار المهني للمدرسات مرورا بتحسين بيئة التحصيل والتعليم والبحث.

2.7. البحث العلمي والابتكار

إن رؤية استراتيجية البحث والابتكار تسعى لتجعل منهما رافعا للتحول الاقتصادي والاجتماعي وخلق القيمة وفرص التشغيل ودفع النمو والرفاه الاجتماعي. وفي هذا السياق تشمل الاستراتيجية التوجهات التالية:

- تعزيز حكامة نظام البحث والابتكار بتعزيز القدرات في مجال التوجيه ومتابعة وتقويم الاستراتيجية وبرامج البحث وذلك بالاستفادة القصوى من عمل المجلس الأعلى للبحث العلمي والابتكار والوكالة الوطنية للبحث العلمي والابتكار وصندوق البحث والابتكار والسلطة الموريتانية لضمان جودة التعليم العالي وعبر تقديم الدعم لمراجعة الإطار التنظيمي والتشريعي
- زيادة الميزانية المخصصة للبحث والابتكار بالتدريج وبشكل معتبر بحيث ترتفع من 0,1%من الناتج الداخلي الخام سنة 2022 إلى 0,3% ثم إلى 0,6% سنة 2026. والمنح السنوية المخصصة لمؤسسات التعليم العالي والبحث ترتفع بالتدريج. ويجب أن ترفق هذه الزيادة بالترشيد الأقصى لآليات تمويل البحث والابتكار على أساس برامج للبحث والابتكار تمتد على عدة سنوات وتكون موجهة لبحوث تنافسية مع إجراءات تقويم محسنة للمشارع تقتبس من الممارسات الدولية الجيدة.
- الاستثمار في رأس المال البشري المعني بالبحث والابتكار وذلك بتحسين ظروف العمل والتكوين المستمر "بالفصل" بين فرق الباحثين وخلق "فضاء مشترك للبحث" بتعبئة وتشجيع إسهام العلماء المقيمين في الخارج.
- تشجيع التبادل على المستوى الدولي بين الطلاب والأساتذة.
- الاستثمار في البنى التحتية اللازمة للبحث والابتكار واقتناء المعدات ذات الجودة العالية بتوحيد الجهود عبر خلق "أقطاب امتياز"
- توحيد الجهود بين أوساط البحث والابتكار والأوساط المنتجة والمجتمعية عن طريق تنظيم الدعم المقدم من الفاعلين مصدر الطلب (الشركات والوسط الاقتصادي والمجتمع عموما) وعن طريق المسؤولين عن التوسط بين مصادر العرض ومصادر الطلب (الوكالات العمومية ومراكز الامتياز)

8. استراتيجية التعليم الأصلي ومحو الأمية

1.8. التعليم الأصلي

1.1.8. النفاذ والإنصاف

تطابقا مع القانون التوجيهي، تهدف الاستراتيجية إلى تثمين دور التعليم الأصلي في التعليم والحفاظ على هذا الإرث مع تعزيز التكامل بين باقي قطاعات النظام التعليمي النظامي وغير النظامي. ومن أجل توسيع التغطية والمزيد من الإنصاف والاندماج في النظام التعليمي ستدرج مواد التعليم النظامي في مقررات المحاظر النموذجية الواقعة في المناطق الأقل نفاذا للتعليم. وسيشمل ذلك معاهد التعليم الأصلي الجهوية التي تحضر لامتحان شهادة الباكالوريا في الآداب الأصلية. ثم إن التعليم في المحاظر يشكل عاملا أساسيا في محو الأمية عن آلاف من الأطفال والشبان ويساهم في مكافحة هذه الظاهرة.

2.1.8. الجودة والوجاهة

سعيا إلى تحسين جودة التعليم والتحصيل في التعليم الأصلي ومن منظور مكافحة التشدد والتطرف العنيف، ستعزز كفاءات المكونين في المحاظر. وستراجع كذلك برامج معاهد التعليم الأصلي الجهوية لتكون أكثر مهنية

3.1.8. الحكامة والفاعلية

سيتم إعداد قاعدة بيانات من أجل التسيير الفعال والناجع لبرامج مؤسسات التعليم الأصلي وستعزز قدرات مسؤولي التعليم الأصلي في مجال التسيير.

ويُقر القانون التوجيهي تطوير استراتيجية ستكون موضع نص تنظيمي للمحافظة على الموروث الهام الذي يمثله التعليم الأصلي. وستسهر الاستراتيجية على جوانب منها:

- اعتماد تصنيف خاص يراعي طبيعة وتنوع البرامج والأليات المختلفة لاعتماد وتصديق المكاسب المحصلة؛
- تحديد المستويات والجسور المناسبة والوجيهة بتحديد منظومات مؤسسية وتنظيمية وتربوية ومادية لإنشائها؛
- تشجيع إنشاء المحاظر الرقمية وتوسيع النفاذ لهذا النوع من التعليم على المستو الدولي خاصة.

2.8. محو الأمية

تعتبر نسبة الأمية مرتفعة نسبيا مع تفاوت مرتبط بالنوع. فنسبة 58% من النساء ونسبة 74% من الرجال، بين سن 15 وسن 49، غير أميين. وبصرف النظر عن الجنس فإن نسبة غير الأميين أعلى في الوسط الحضري منها في الوسط الريفي (EDS 2019-2021). وتطرح إشكالية الأمية عدة تحديات: (i) الصلة الوثيقة بين الأمية والفقر؛ (ii) كون الأمية تشكل عائقا أمام ظهور مجتمع عصري وديمقراطي؛ (iii) حجم خزان الأميين كبير (نحو مليون شخص) ويزداد باستمرار بسبب التسرب المرسي المبكر وعدم التمدرس أصلا؛ (iv) التباين الكبير بين الأميين من حيث السن والظروف الاجتماعية والاقتصادية.

ويسعى العرض في مجال محو الأمية إلى مد الفئات المستهدفة بمعارف قاعدية تسمح لهم بتحقيق الذات والاندماج المنسجم في النسيج الاجتماعي والاقتصادي المحلي والمشاركة في عملية التنمية المستدامة للبلد. والهدف هو تقليص الأمية في أفق 2030 بتنفيذ سياسة محددة تعتمد أساسا على مؤسسات التعليم غير النظامي.

1.2.8. النفاذ والإنصاف

ستستند زيادة النفاذ المنصف لمحو الأمية على تنفيذ برامج تستجيب لحاجات المستفيدين (خاصة النساء والمراهقين خارج المدرسة) وزيادة العرض لبلوغ طاقة استيعابية لـ 000 20 مستفيد سنة 2030

بشراكة بين المدرسة النظامية (التي تتوفر على مبان في جميع أنحاء البلاد) والمنظمات غير الحكومية المحلية القادرة على تحديد السكان الأقل حظوة في المناطق التي تعاني من تخلف مقارنة مع المتوسط الوطني وبتبني مقاربة تجمع بين مكافحة الامية ومكافحة الفقر.

2.2.8. الحودة والوجاهة

ستراجع برامج ودعامات ومقاربات محو الأمية وستعزز كفاءات القائمين على محو الأمية في مجالات تعليم الكبار والرقمنة والتقويم.

3.2.8. الحكامة والنجاعة

سيتم تحين استراتيجية محو الأمية وخطة العمل المتعلقة بها من أجل تحديد إطار تنفيذ نشاطات محو الأمية ومراجعة التصورات المتعلقة بالبرامج والأدوات التعليمية وتحديد وتعبئة الفاعلين المعنيين. وسيمكن وضع قاعدة بيانات من التسيير الأمثل للموارد البشرية وتعزيز قيادة البرامج. وتبقى مسألة تمويل القطاع الفرعي جوهرية، خاصة وأن الوضع ما زال بعيدا من بلوغ الهدف المحدد في توصيات باماكو سنة 2007 القاضية بتخصيص 3% من ميزانية التعليم لمحو الأمية. وهذه التوصيات إطار العمل المعتمد في مراكش والذي كان ثمرة لـ CONFINTEA VII سنة 2020.

9. استراتيجيات مستعرِضة (أو أفقية)

1.9. الصمود

في السياق الحالي الذي تطبعه تبعات جائحة، ومن أجل بناء نظام تعليمي قادر على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية، ستراعي الإصلاحات القطاعية مختلف المخاطر وحالات الاحتياج المختلفة بغية تعزيز قدرات التنسيق القطاعي والتخطيط وتسيير المخاطر على كل مستويات النظام التعليمي.

1.1.9. الأمن الغذائي

ترتكز سياسة التغذية المدرسية على الكفالات المدرسية وتهدف إلى تشجيع التمدرس في الأوساط الأشد ضعفا. ومن حيث القيادة فإن سياسة التغذية المدرسية تخضع لقيادة مشتركة بين وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي ومفوضية الأمن الغذائي ووكالة التآزر وبشراكة مع برنامج الغذاء العالمي

2.1.9. TIC et SMT

استعداد للصمود والتكيف مع التطورات التكنولوجية، ستعتمد الإصلاحات التعليمية المنتظرة مناهج مبتكرة مثل التعليم عن بعد واستخدام الوسائل الرقمية وذلك انطلاقا من التجارب التي مكنت من مواصلة التعليم خلال فترة جائحة كوفيد 19. ويقر القانون التوجيهي أنه يجب على كل سلطة تعليمية أن تعد

سياسة لتعليم العلوم والرياضيات والتكنولوجيا بهدف زياد جاذبية هذه المواد وتحديث البرامج. وفي التعليم والتكوين التقني والمهني ينعكس تطور المجال الرقمي في عرض تكوين متخصص واستخدام تقنيات الإعلام والاتصال للرفع من جودته. ثم إنه على مستوى التعليم العالي هناك تركيز على تعزيز الثقافة الرقمية مع تقديم الدعم لتطوير العرض وعصرنة العمل الإداري والتربوي. وهناك تفكير في إدخال تقنيات الإعلام والاتصال في التعليم الأصلي بإنشاء محاظر رقمية لتوسيع النفاذ إلى هذا النوع من التعليم، خاصة على المستوى الدولي.

3.1.9. التنمية المستدامة

نظرا للرهانات البيئية المتزايدة التي يتحتم على موريتانيا التصدي لها، فإن تسيير النظام التعليمي سيخذ في الحسبان عددا من المخاطر وبالذات عند اعتماد معايير الخريطة المدرسية حتى تكون هذه الخريطة مراعية لتأثير التغيرات المناخية على العرض التعليمي. وستواصل وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي تنفيذ البرنامج الوطني الخاص بالمدارس الخضراء، عن طريق تكوين المدرسين واعتماد مقررات تعني التعليم البيئي. وفي قطاع التعليم والتكوين التقني والمهني تشمل المقاربة مراعاة مهن جديدة وصاعدة في هذه المجال بإنشاء شعب متخصصة تركز على التنمية المستدامة. وفي قطاع التعليم العالي والبحث فإن التركيز على الشعب العلمية سيشمل مثلا وضع مقررات خاصة بالبيئة والاستثمار في البحث التطبيقي.

2.9. دمج اللاجئين

في سياق الوجود المستمر للاجئين في موريتانيا وخاصة في مخيم امبره، فإن اصلاح التعليم الحالي يوفر فرصة فريدة لتحسين النظام التعليمي للاجئين وللسكان المستضيفين لهم. وقد تم سنة 2023 إعداد خطة عمل تنسجم مع المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لتطوير النظام التعليمي وبُوِب عليها في الميزانية لضمان دمج اللاجئين في النظام التعليمي الموريتاني.

وترتكز استراتيجية الدمج هذه على عدة مبادئ منها التقدم التدريجي للاجئين في النظام التعليمي ومراعاة حاجاتهم الخاصة وإشراكهم في عملية الدمج، كما تهدف الاستراتيجية إلى تعزيز النظام التعليمي واستفادة اللاجئين ومستضيفهم منه على حد سواء.

وتسعى الإجراءات المقررة إلى تحسين النفاذ للتعليم بإنشاء بنى تحتية تعليمية وإعادة تأهيل أخرى وتحسين جودة التحصيل بتوفير المعدات التربوية وتكوين المعلمين وتحسين قيادة النظام التعليمي بتوطيد التسيير وحسن التدبير.

وفي مراحل التعليم قبل المدرسي والابتدائي والثانوي وفي التعليم والتكوين التقني والمهني حُدِدت أهداف خاصة لزيادة نسبة التمدرس وتحسين جودة التعليم وتعزيز متابعة المتعلمين. ثم إن هناك جهودا مبذولة لنفاذ اللاجئين إلى التعليم العالي وتشجيع دمجهم في الحياة المهنية.

3.9. التعليم الشامل

يلاقي الأطفال المعاقون صعوبات جمة في التمدرس؛ فنسبة 21% فقط من الأطفال المعاقين إعاقة حادة يستفيدون من التمدرس، في التعليم الأصلي أساسا. ويزيد شح المعلومات الموثوقة عن وضعهم من خطورة هذه الإشكالية.

لقد التزمت موريتانيا بتوفير تعليم شامل، تمشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الأشخاص المعاقين واستراتيجيتها لدمج الإعاقة 2022-2026. ويؤكد القانون التوجيهي والهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة أهمية ضمان نفاذ الأشخاص المعاقين للتعليم.

ولتحسين النفاذ للتعليم، ستُعتمد معايير خاصة عند بناء المؤسسات او إعادة تأهيلها. وستطلق برامج نموذجية في المدارس والمحاظر وستطور شراكات للاستفادة القصوى من الموارد المتاحة. وفيما يتعلق بجودة التعليم، فإن تكوين المعلمين سيُكيف بحيث يشمل مقررات للتعليم الشامل وستُطور أدوات تربوية خاصة. وعلى مستوى القيادة ستُعد سياسة تُشرك جميع الفاعلين المعنيين مع إنشاء صندوق قطاعي خاص بالتعليم الشامل. وستبذل جهود في تحسين متابعة التقدم وتحسيس الجمهور حول رهانات دمج الأشخاص المعاقين.

10. سيناريو، تكاليف وتمويل المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لتطوير النظام التعليمي

1.10. تطور التمدرس

يترجم سيناريو البرنامج الوطني لتطوير النظام التعليمي أهداف التمدرس في الاستراتيجية المنبثقة عن القانون التوجيهي مع تطوير التعليم قبل المدرسي بغية البلوغ السريع تعميم استقبال الأطفال في سن الخامسة والتعميم الفعلي للمرحة الابتدائية وافتتاح مرحلة إعدادية من ثلاث سنوات للوصول في النهاية إلى تمدرس كل الأطفال. والسيناريو المعتمد يحدد الأهداف الرئيسية المتعلقة بأعداد التلاميذ في السنة 2030-2031 والتوقعات على الأمد الطويل:

- 50% من الأطفال في سن الخامسة و25% من الأطفال بين سن 3 وسن 5 سيتم استقبالهم في مؤسسات التعليم قبل المدرسي. وسيكتمل تمدرس كل الأطفال في سن الخامسة ابتداء من سنة 2035.
- يلتحق كل الأطفال بالمدرسة النظامية أو بالتعليم الأصلي مع انتهاء التسرب في المرحلة الابتدائية. ومن الجدير ملاحظة أن هذا الهدف يضع أساسا لتعليم ابتدائي شامل، لكن، في 2030، قد تكون هناك نسبة ضعيفة خارج المدرسة بسبب حالات التسرب السابقة.
- ومع اكتمل افتتاح المرحلة الإعدادية مسبقا سنة 2035 سيواصل كل الأطفال الذين أكملوا المرحلة الابتدائية دراستهم في الإعدادية. وفي سنة 2030 تُرفع نسبة الانتقال بين الابتدائي والاعدادي إلى 80% لتحضير تعميم النفاذ.

- التكوينات المؤهلة المهنية المؤهِلة بشهادات أو المؤهلة فقط في زيادة بتوفير 000 15 مقعد للتكوينات المؤهِلة بشهادة سنة 2030 (000 68 بين 2023 و2030) 000 8 مقعد سنة 2030 للتكوينات المؤهِلة دون شهادة (000 30 بين 2023 و2030)
- ارتفاع عدد الطلاب في التعليم العالي إلى 000 40 أي 760 طالبا لكل 000 100 من السكان.

الجدو 8: مؤشرات التمدرس

	المرجع	خطة العمل			PNDSE III	الأمد الطويل
	2022-2023	2024-2023	2025-2024	2026-2026	2031-2030	2036-2035
نسبة التمدرس الخام في التعليم قبل المدرسي	8,3 %	8,7 %	12,2 %	15,7 %	33,1 %	48 %
نسبة التمدرس الخام في التعليم الابتدائي	109,5 %	109,9 %	106,1 %	105 %	105,7 %	108 %
نسبة التمدرس الخام في التعليم الاعدادي	50,2 %	51,4 %	53,5 %	70,3 %	68 %	96,5 %
نسبة التمدرس الخام في التعليم الثانوي مـ2	35,1 %	36,1 %	37 %	38 %	53,8 %	77,4 %
عدد الطلاب لكل 100 000 ساكن	666	649	657	648	761	1 005
% لغير المتمدرسين إطلاقا	6 %	6 %	5,1 %	4,3 %	0 %	0 %
المتمدرسون في سن 5	5,4 %	5,4 %	11,7 %	18,1 %	50 %	96 %
تعليم أصلي فقط	4 %	4 %	4 %	4 %	4 %	4 %
نسبة القبول في السنة الأولى ابتدائية	90 %	90 %	90,9 %	91,7 %	96 %	96 %
نسبة النفاذ للسنة 6 ابتدائية (الاكمال)	61,2 %	61,6 %	62,6 %	64,9 %	88,6 %	98 %
نسبة النفاذ للإعدادية	54 %	54 %	57 %	57 %	77 %	100 %
نسبة النفاذ للثالثة إعدادية	34 %	35 %	37 %	40 %	65 %	95 %
نسبة النفاذ للخامسة ثانوية	23 %	24 %	25 %	26 %	43 %	67 %
نسبة النفاذ للسنة الثانوية الأخيرة	32 %	33 %	32 %	32 %	38 %	48 %
نسبة الانتقال من الابتدائي إلى الاعدادي	60,8 %	60,8 %	63,5 %	66,3 %	80 %	95,7 %
نسبة الانتقال من المرحل 1 إلى لمرحلة 2 ثانوي	36,6 %	36,6 %	36,9 %	37,2 %	38,7 %	40 %

المصدر: *Source* : Modèle de simulation du PNDSE III

سيكون تحسين نسبة النفاذ في فترة أولى أكثر وضوحا في التعليم الابتدائي، ثم يتسع في التعليم الإعدادي قبل أن يظهر تأثيره في المراحل العليا. والجهود المبذولة في إطار المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لتطوير النظام التعليمي ستكون لها نتائج تدريجية في الأمد الطويل على مستوى التمدرس

الجدول 9: أعداد التلاميذ والطلاب

	المرجع	خطة العمل			PNDSE III	الأمد الطويل
	2023-2022	-2023 2024	2025-2024	-2025 2026	2031-2030	2036-2035
قبل المدرسي	36 670	39 401	56 578	74 571	177 933	291 690
الابتدائي	861 769	885 935	876 617	888 331	1 010 861	1 167 723
الاعداديl	229 343	241 818	258 624	264 688	381 486	613 299
الثانويe	107 172	114 001	120 700	127 872	207 652	338 999
التعليم العالي	32 485	34 534	36 665	38 880	51 251	60 976
Fالتكوين المهني	9 086	9 086	10 625	12 165	19 862	19 862
محو الأمية	5 000	5 000	7 143	9 286	20 000	20 000

Source : Modèle de simulation du PNDSE III :لمصدر

الشكل 12: تطور أعداد التلاميذ حسب المستوي

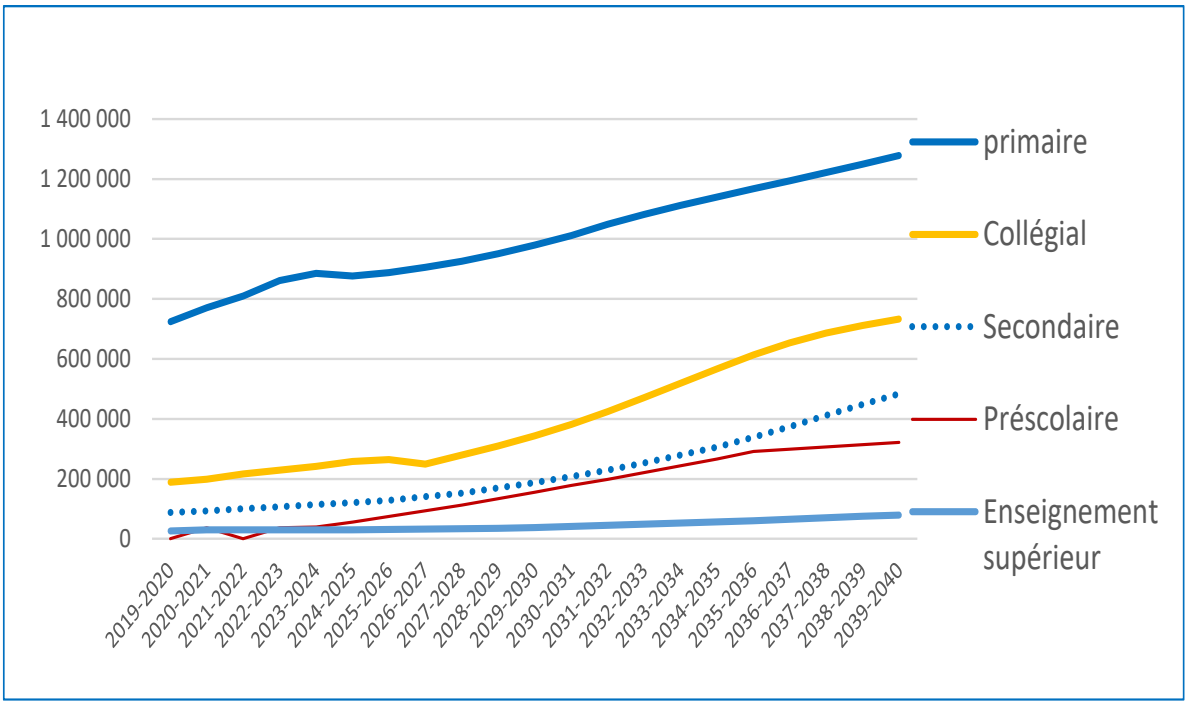

Source : modèle de simulation du PNDSE III

2.10. تكلفة المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لتطوير النظام التعليمي

من أجل بلوغ الأهداف الخاصة بتحسين التمدرس ونتائج التحصيل تتعلق الجهود التي سيقام بها بالجوانب المتعلقة بظروف الاستقبال والتأطير وتشمل بالتحديد **زيادة كبيرة في أعداد المعلمين** في المؤسسات العمومية وكذلك استثمارات هامة في البنى التحتية، خاصة على مستوى التعليم الابتدائي والإعدادي مع الحاجة إلى 1 200 وظيفة لمعلمي التعليم قبل المدرسي 7 000 للابتدائي و7 000 لمرحلتي الثانوي والحاجة إلى 13 000 فصل دراسي أضافي لمجموع المستويات.

الجدول 10: الحاجة إلى المدرسين لتنفيذ الاستراتيجية (المؤسسات العمومية

-2030 2031	-2029 2030	-2028 2029	-2027 2028	-2026 2027	-2025 2026	-2024 2025	-2023 2024	2023-2022	
									فصول/أقسام تربوية
24 068	23 111	22 232	21 446	20 252	19 165	18 218	17 795	16 756	الابتدائي
6 018	5 202	4 513	3 911	3 357	3 426	3 219	2 894	3 643	الاعدادي
2 016	1 776	1 576	1 383	1 260	1 116	1 032	956		الثانوي
									عدد المدرسين
686	646	606	566	523	478	425	346	227	قبل المدرسي/MASEF
959	756	579	427	299	193	107		-	قبل المدرسي/MENRSE
24 068	23 202	22 406	21 697	20 566	19 535	18 637	18 271	17 204	ابتدائي
10 231	8 906	7 778	6 787	5 866	6 027	5 700	5 159	6 863	إعدادي
3 427	3 039	2 716	2 400	2 201	1 963	1 828	1 704		ثانوي
									تلميذ المدرس الواحد
42,0	42,4	42,8	43,2	43,6	44,0	44,4	44,8	44,8	ابتدائي
29,8	30,3	30,7	31,2	31,6	32,1	32,5	32,9		إعدادي
29,8	30,3	30,7	31,2	31,6	32,1	32,5	32,9		ثانوي

Source : Modèle de simulation du PNDSE III :*المصدر*

الشكل 13: تطور الأعداد الضرورية من المدرسين

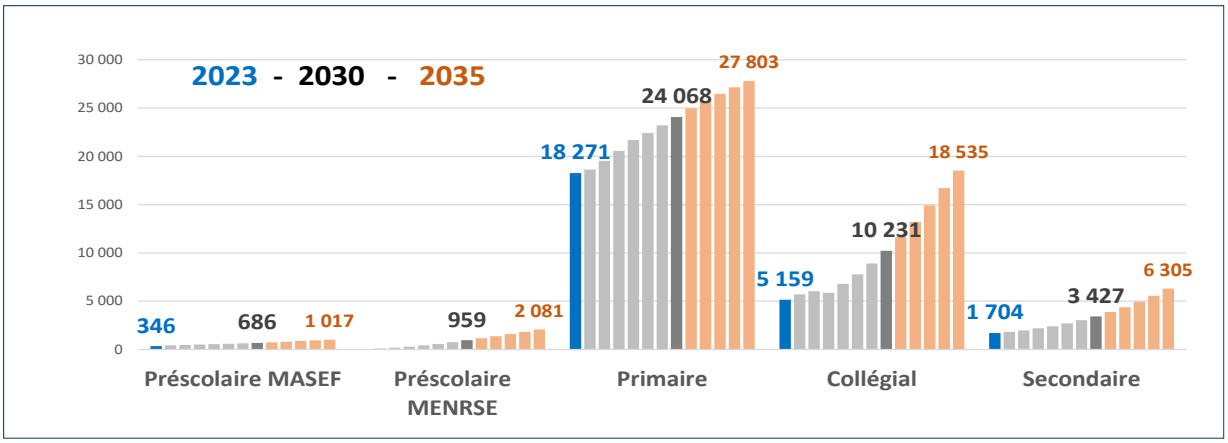

Source : Modèle de simulation du PNDSE III :*المصدر*

الجدول 11: الحاجة من قاعات الدرس

-2030 2031	-2029 2030	-2028 2029	-2027 2028	-2026 2027	-2025 2026	-2024 2025	-2023 2024	-2022 2023	
959	756	579	427	299	193	107		-	قبل المدرسي/MENRSE
21 933	20 604	19 399	18 325	16 952	15 722	14 652	14 038	13 218	الابتدائي
5 466	4 640	3 953	3 366	2 841	2 850	2 633	2 329	2 932	الإعدادي
1 831	1 584	1 381	1 190	1 066	928	845	769		الثانوي

Source : Modèle de simulation du PNDSE III :*المصدر*

إن مجمل الوسائل البشرية والمادية والبنى التحتية والمعدات التي تتحتم تعبئتها لتنفيذ النشاطات المحددة في الاستراتيجية لها ترجمة مالية. فتكلفة البرنامج الوطني لتطوير النظام التعليمي مطابقة للنفقات المعتمدة من قبل إدارة الميزانية. وزيادة على الميزانية القطاعية للوزارات تنفق الدولة على المدارس العليا وعلى

مراكز تخضع لوصاية وزارات أخرى وتمويل إنجاز البنى التحتية على ميزانية وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي أو عن طريق وكالة التآزر وتستخدم الأموال المتوفرة في حساب النفقات المشتركة والاحتياطي العام. ثم إن التعليم يمثل 75% من نفقات صندوق المعاشات.

وهكذا ترتفع نفقات التعليم إلى 17 516,1 مليون أوقية ضمن قانون المالية المعدل لسنة 2023 أي 19,8% من النفقات الاجمالية في ميزانية الدولة دون الفوائد على الدين والحسابات الخاصة.

الجدول 12: نفقات التعليم في قانون الملية المعدل لسنة 2023

	التسيير	الاستثمار
ميزانية التعليم	**14 350**	**3 165,8**
و. التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	8 107,7	111,9
و. التعليم العالي والبحث العلمي	1 709,4	65,8
و. التشغيل والتكوين المهني	414,4	228,3
و. الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة	305,5	3,5
و. الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي	760,1	26,8
MEF/DPEF		58,4
و. الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي		761,8
و. الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية	34,9	0
وزارات أخرى	921	118,9
التآزر	111,1	963
النفقات المشتركة	861,1	827,5
صندوق المعاشات	1 125	0
% المخصصة للتعليم من مجموع النفقات من دون الدين	*24,4 %*	*10,7 %*
النفقات الجارية من دون صندوق المعاشات	**13 225,3**	
المجموع في الميزانية العامة	**17 516,1**	
% من مجموع النفقات من دون الدين والحسابات الخاصة	***19,8 %***	

المصدر: Source : LFR 2023

وتصرف الدولة كذلك نفقات لصالح التعليم على الحسابات الخاصة وهناك مشاريع يتم تنفيذها خارج الميزانية العامة. ولتقويم تكلفة المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لتطوير النظام التعليمي اعتُمد على الميزانية العامة باستثناء نفقات صندوق المعاشات. وتمثل نفقات الاستراتيجية 20 مليار أوقية سنة 2024 وترتفع لتلغ 25,5 مليار سنة 2030. وكل التوقعات مبنية على السعر الثابت لسنة 2023.

الجدول 13: تكلفة الاستراتيجية في قطاع التعليم حسب البرامج

	المرجع	خطة العمل			PNDSE III		
	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030
مجموع النفقات حسب كل برنامج	**17 516**	**20 013**	**22 793**	**23 450**	**22 061**	**23 248**	**24 427**	**25 673**
01 التعليم قبل المدرسي	224	469	720	843	1 024	1 168	1 325	1 500
02 التعليم الابتدائي	5 484	7 469	7 580	7 936	8 167	8 493	8 719	8 939
03 التعليم الاعدادي	1 881	2 520	2 480	2 600	3 069	3 318	3 586	3 893
04 التعليم الثانوي	668	1 472	881	973	1 054	1 126	1 240	1 358
05 التعليم غير النظامي	0	8	4	4	6	8	10	7
06 الإدارة	1 585	1 743	1 722	1 750	1 784	1 818	1 853	1 889
07 التكوين المهني	740	1 260	2 073	2 118	1 476	1 550	1 626	1 705
08 التعليم العالي	3 566	4 231	6 232	5 845	4 634	4 909	5 199	5 504
09 البحث العلمي	62	117	361	704	164	165	166	168
10التعليم المتخصص	43	85	124	53	53	54	55	56
11 التعليم الأصلي	368	400	405	413	421	429	437	446
12 محو الأمية	5	30	27	28	28	28	29	29
13 القيادة القطاعية	76	207	182	182	181	181	181	181
غير موزع حسب البرامج	2 814	0	0	0	0	0	0	0
النفقات الجارية حسب كل برنامج	**14 390**	**15 164**	**16 143**	**17 133**	**17 808**	**18 959**	**20 094**	**21 321**
01 التعليم قبل المدرسي	222	339	542	701	825	961	1 109	1 271
02 التعليم الابتدائي	4 618	5 833	5 939	6 255	6 532	6 852	7 063	7 299
03 التعليم الاعدادي	1 358	1 670	1 862	1 982	1 940	2 189	2 457	2 764
04 التعليم الثانوي	591	866	847	940	1 020	1 092	1 207	1 324
05 التعليم غير النظامي	-	8	4	4	6	8	10	7
06 الإدارة	1 585	1 733	1 716	1 744	1 778	1 812	1 847	1 883
07 التكوين المهني	511	760	905	937	984	1 058	1 134	1 212
08 التعليم العالي	2 985	3 268	3 538	3 703	3 924	4 177	4 447	4 731
09 البحث العلمي	57	69	175	240	164	165	166	168
10التعليم المتخصص	43	45	46	50	51	52	53	54
11 التعليم الأصلي	363	377	381	390	397	405	413	421
12 محو الأمية	5	12	9	10	10	10	11	11
13 القيادة القطاعية	65	183	178	178	177	177	177	177
غير موزع حسب البرامج	1 986	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمار حسب كل برنامج	17 516	20 013	22 793	23 450	22 061	23 248	24 427	25 673
01 التعليم قبل المدرسي	224	469	720	843	1 024	1 168	1 325	1 500
02 التعليم الابتدائي	5 484	7 469	7 580	7 936	8 167	8 493	8 719	8 939
03 التعليم الاعدادي	1 881	2 520	2 480	2 600	3 069	3 318	3 586	3 893
04 التعليم الثانوي	668	1 472	881	973	1 054	1 126	1 240	1 358
05 التعليم غير النظامي	-	8		4	4	6	8	10
06 الإدارة	1 585	1 743	1 722	1 750	1 784	1 818	1 853	1 889
07 التكوين المهني	740	1 260	2 073	2 118	1 476	1 550	1 626	1 705
08 التعليم العالي	3 566	4 231	6 232	5 845	4 634	4 909	5 199	5 504
09 البحث العلمي	62	117	361	704	164	165	166	168
10التعليم المتخصص	43	85	124	53	53	54	55	56
11 التعليم الأصلي	368	400	405	413	421	429	437	446
12 محو الأمية	5	30	27	28	28	28	29	29
13 القيادة القطاعية	76	207	182	182	181	181	181	181
غير موزع حسب البرامج	2 814	-	-	-	-	-	-	-

Source : Modèle de simulation du PNDSE III :المرجع

يستوعب التعليم الابتدائي والتعليم الاعدادي العدد الأكبر من التلاميذ ويستدعيان وسائل التسيير الأهم كما يشكلان الصرح المشترك الذي ينتظر تعميمه لصالح جميع الأطفال. وتهدف المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لتطوير النظام التعليمي إلى خلق الظروف الملائمة لهذا التعميم.

ويفصل الجدول 14 التوزيع حسب الوزارات. وتخصص النفقات للوزارة حسب القطاعات الفرعية المستفيدة حتى وإن كانت النفقات قد مُولت من الموارد المشتركة في قانون المالية المعدل لسنة 2023.

الجدول 14: تكلفة استراتيجية قطاع التعليم حسب كل وزار

	المرجع	خطة العمل			PNDSE III		
	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030
مجموع النفقات حسب كل زوارة	17 516	20 013	22 793	23 450	22 061	23 248	24 427	25 673
و. التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	8 220	13 271	12 731	13 350	14 194	14 909	15 592	16 309
و. التعليم العالي والبحث العلمي	1 775	2 920	5 137	5 064	3 282	3 529	3 789	4 063
و. التشغيل والتكوين المهني	643	1 163	1 974	2 017	1 373	1 445	1 519	1 596
و. الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة	309	533	817	841	993	1 103	1 221	1 353
ز. الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي	787	858	870	893	912	933	955	977
MEF/DPEF	58	93	88	90	89	89	89	89
وزارات أخرىs	1 040	1 061	1 082	1 104	1 126	1 148	1 171	1 194
و. الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	762							
و. الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية	35	114	95	92	92	92	92	92
التآزر	1 074	-	-	-	-	-	-	-
النفقات المشتركة	1 689							
صندوق المعاشات	1 125							
النفقات الجارية حسب كل وزارة	14 390	15 164	16 143	17 133	17 808	18 959	20 094	21 321
و. التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	8 153	10 111	10 384	10 953	11 319	12 016	12 670	13 389
و. التعليم العالي والبحث العلمي	1 709	1 978	2 327	2 528	2 645	2 871	3 112	3 368
و. التشغيل والتكوين المهني	435	683	825	856	902	974	1 048	1 124
و. الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة	307	421	608	755	862	977	1 100	1 233
ز. الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي	760	794	807	828	847	868	889	911
MEF/DPEF	31	87	86	88	87	87	87	87
وزارات أخرىs	975	995	1 014	1 035	1 055	1 077	1 098	1 120
و. الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي								
و. الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية	35	97	93	90	90	90	90	90
التآزر	-	-	-	-	-	-	-	-
النفقات المشتركة	861	-	-	-	-	-	-	-
صندوق المعاشات	1 125							
الاستثمار حسب كل وزارة	3 126	4 848	6 650	6 317	4 253	4 289	4 333	4 352
و. التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	67	3 161	2 347	2 397	2 875	2 893	2 922	2 920

و. التعليم العالي والبحث العلمي	66	942	2 810	2 536	637	657	676	695
و. التشغيل والتكوين المهني	208	481	1 149	1 161	471	471	472	472
و. الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة	2	112	209	86	131	126	120	120
ز. الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي	27	63	64	64	65	66	66	67
MEF/DPEF	28	6	2	2	2	2	2	2
وزارات أخرىs	65	66	67	69	70	72	73	74
و. الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	762							
و. الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية	-	18	2	2	2	2	2	2
التآزر	1 074							
النفقات المشتركة	828							

Source : Modèle de simulation du PNDSE III :المصدر

3.10. التوقعات الميزانوية للتعليم

بُنِيت التوقعات الميزانوية على أفاق النمو الاقتصادي حسب صندوق النقد الدولي حتى 2026؛ وبعد ذلك على افتراض نمو بنسبة 4% سنويا ابتداء من 2027. ومجموع التقديرات محسوب بالأسعار الثابتة لسنة 2023. واحتُفِظ بمستوى ثابت لحجم الميزانية وتوزيعها بين التسيير والاستثمار وبحصة التعليم منها على أساس قانون المالية المعدل لسنة 2023. وحسب هذ الفرضيات فإن **الميزانية المحتملة للتعليم قد ترتفع إلى 23,8 مليار أوقية سنة 2030.**

.

الجدول 15: تأطير مورد ونفقات الدولة

	المردع	خطة العمل			PNDSE III		
	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030
الناتج الداخلي الخام بمليارات الأوقية، الأسعار جارية (ص ن د)	422,7	460,1	501,5	535,4	556,8	579,1	602,2	626,3
الناتج الداخلي الخام، أسعار ثابتة (ص ن د)، مليارات الأوقية	91,2	95,9	102,1	106,1				
النمو الاقتصادي	4,4 %	5,1 %	6,5 %	4 %	4 %	4 %	4 %	4 %
عامل امتصاص تضخم الناتج الداخلي الخام	6,3 %							
الناتج الداخل الخام بالأسعار الثابتة لسنة 2023	422,7	444,1	472,8	491,5	511,2	531,6	552,9	575
نفقات الميزانية العامة (بملاين الأوقية)	**LFR**							
نفقات الميزانية العامة (دون الحسابات الخاصة)	**91 537**	**96 188**	**102 394**	**106 455**	**110 713**	**115 142**	**119 747**	**124 537**
% من الناتج الداخلي الخام	21,7 %	21,7 %	21,7 %	21,7 %	21,7 %	21,7 %	21,7 %	21,7 %
خدمة الدين،	3 213	3 376	3 594	3 736	3 886	4 041	4 203	4 371
% النفقات	3,5 %	3,5 %	3,5 %	3,5 %	3,5 %	3,5 %	3,5 %	3,5 %
نفقات ميزانية الاستثمار	29 567	31 069	33 074	34 385	35 760	37 191	38 679	40 226
% إجمالي النفقات	32,3 %	32,3 %	32,3 %	32,3 %	32,3 %	32,3 %	32,3 %	32,3 %
النفقات الجارية للدولة (دون الدين)	58 758	61 743	65 727	68 334	71 067	73 910	76 866	79 941
% إجمالي الإرادات	64,2 %	64,2 %	64,2 %	64,2 %	64,2 %	64,2 %	64,2 %	64,2 %
النفقات الميزانوية للتعليم								
ميزانية التسيير	14 350	15 079	16 052	16 689	17 357	18 051	18 773	19 524
% للتعليم/نـفقات الدولة الجارية (دون الدين)	24,4 %	24,4 %	24,4 %	24,4 %	24,4 %	24,4 %	24,4 %	24,4 %
ميزانية الاستثمار	**3 166**	**3 327**	**3 541**	**3 682**	**3 829**	**3 982**	**4 141**	**4 307**
% للتعليم/استثمارات الدولة	10,7 %	10,7 %	10,7 %	10,7 %	10,7 %	10,7 %	10,7 %	10,7 %
النفقات الجارية + رأس المال	**17 516**	**18 406**	**19 594**	**20 371**	**21 185**	**22 033**	**22 914**	**23 831**
% إجمالي النفقات دون الدين	***19,8 %***	***19,8 %***	***19,8 %***	***19,8 %***	***19,8 %***	***19,8 %***	***19,8 %***	***19,8 %***
والحسابات الخاصة								
الحسابات الخاصة	337							
إجمالي ميزانية الدولة	**17 853**							
مشارع منفذة خارج الإدارة	1 099							
إجمالي الميزانية + المشاريع	18 952							

Source : Modèle de simulation du PNDSE III *المصدر:*

4.10. تمويل الاستراتيجية

بُنِيت التوقعات والميزانيات من دن دون صندوق المعاشات ابتداء من 2024. والميزانيات المحتملة للتعليم قد تكون غير كافية لتلبية مجمل حاجات القطاع بفارق 1,3 إلى 3,3 مليار أوقية حسب السنوات، أي ما بين 40 و100 مليون دولار أميركي. وينبغي التنبيه إلى أن النفقات الخاصة بالمرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لتطوير النظام التعليمي يمكن تمويلها بدعم خارجي ينفذ في إطار ميزانية الدولة أو خارجه ويسمح بسد الحاجة إلى التمويل جزئيا.

الجدول 16: الحاجات إلى تمويل الاستراتيجية في قطاع التعليم

	المرجع	خطة العمل				PNDSE III	
	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030
النفقات الجارية								
النفقات للاستراتيجية	14 390	15 164	16 143	17 133	17 808	18 959	20 094	21 321
الموارد الخارجيةs		689	635	668				
الميزانية المحتملة	14 350	13 897	14 794	15 381	15 996	16 636	17 301	17 993
الحاجة إلى التمويل	-40	-578	-714	-1 085	-1 812	-2 323	-2 793	-3 328
% للنفقات المتوقعة		-3,8 %	-4,4 %	-6,3 %	-10,2 %	-12,3 %	-13,9 %	-15,6 %
نفقات الاستثمار								
النفقات للاستراتيجية	3 126	4 848	6 650	6 317	4 253	4 289	4 333	4 352
الموارد الخارجيةs		441	2 351	2 351				
الميزانية المحتملة	3 166	3 327	3 541	3 682	3 829	3 982	4 141	4 307
الحاجة إلى التمويل	40	-1 081	-758	-284	-424	-306	-192	-45
% للنفقات المتوقعة		-22,3 %	-11,4 %	-4,5 %	-10 %	-7,1 %	-4,4 %	-1 %
النفقات الإجمالية								
النفقات للاستراتيجية	17 516	20 013	22 793	23 450	22 061	23 248	24 427	25 673
الموارد الخارجيةs		1 130	2 986	3 018				
الميزانية المحتملة	17 516	17 224	18 335	19 062	19 825	20 618	21 442	22 300
الحاجة إلى التمويل	0	-1 659	-1 472	-1 369	-2 236	-2 630	-2 985	-3 373
% للنفقات المتوقعة		-8,3 %	-6,5 %	-5,8 %	-10,1 %	-11,3 %	-12,2 %	-13,1 %

المصدر: Source : Modèle de simulation du PNDSE III

يمكن سد الحاجة إلى التمويل باعتماد يتراوح بين 22% و24% من النفقات الإجمالية للدولة دون الدين مما قد يصل بنفقات الدولة في التعليم إلى ما بين 4,5% و5% من الناتج الداخلي الخام.

الجدول 17: الحاجة إلى تمويل الاستراتيجية 2023-2030

2030	2029	2028	2027	2026	2025	2024	2023	
								النفقات مع تقديرات لصندوق
27 204	25 899	24 663	23 421	24 758	24 052	21 195	17 516	**المعاشات**
22,6 %	22,4 %	22,2 %	21,9 %	24,1 %	24,3 %	22,8 %	19,8 %	% من الميزانية العامة
4,7 %	4,7 %	4,6 %	4,6 %	5 %	5,1 %	4,8 %	4,1 %	% من الناتج الداخل الخام

المصدر: Source : Modèle de simulation du PNDSE III

إن التطور الذي تحدثه الاستراتيجية له تأثيرات تتعدى فرة المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لتطوير النظام التعليمي. فتعميم المرحلتين الابتدائية والاعدادية والتعليم قبل المدرسي في سن الخامسة أمور سيكون لها تأثير دائم بالنسبة للأجيال في السنوات 2030. والفارق بين النفقات الضرورية والميزانيات المحتملة يظل متشابها دون ان يتفاقم.

5.10. ميزانية خطة العمل 2024-2026

إن المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لتطوير النظام التعليمي مشفوعة بخطة عمل دقيقة تغطي السنوات الثلاث الأولى من تنفيذها، أي من 2024 إلى 2026. وبالنسبة لكل برنامج صُمِمت النشاطات المبوبة في الميزانية من أجل تفعيل الاستراتيجية. وتكلفة خطة العمل مشمولة في تكلفة البرنامج الوطني لتطوير النظام التعليمي وخاصة نفقات الأشخاص وتسيير مؤسسات التكوين والمصالح الإدارية. ويبين *الجدول 18* تكاليف خطة العمل حسب كل برنامج وطبيعة النفقات والتوجه الاستراتيجي والوزارة. ولا تشمل التمويلات من قبل الشركاء التقنيين والماليين غير تلك المحدد للفترة.

الجدو 18: تكلفة خطة العمل الثلاثية 2024-2026 بملايين الأوقية

	2024	2025	2026	Total
التكلفة الإجمالية بملاين الأوقية	**8 073,7**	**10 295**	**10 259,1**	**28 627,8**
حسب كل برنامج				
01 التعليم قبل المدرسي	153,5	229,9	209,5	593
02 التعليم الابتدائي	3 096,4	3 178	3 367	9 641,4
03 التعليم الاعدادي	1 203,1	1 007,4	1 048,3	3 258,9
04 التعليم الثانوي	867,7	230,9	274,6	1 373,2
05 التعليم غير النظامي	8,1	3,9	3,9	15,9
06 الإدارة	126,9	73,8	68,6	269,4
07 التكوين المهني	720,4	1 466	1 441,1	3 627,5
08 التعليم العالي	1 569,1	3 431	2 897,6	7 897,8
09 الحث العلمي	107,4	437,2	795,5	1 340,1
10 التعليم المتخصص	41,0	79	6,4	126,5
1l التعليم الأصلي	40,7	41	32,2	113,9
12 محو الأمية	24,9	22	22,7	69,7
13 القياد القطاعية	114,3	94,7	91,7	300,7
حسب كل وزارة				
و. التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	5 318,9	4 510,1	4 774	14 603
و. التعليم العلي والبحث العلمي	1 676,6	3 868,2	3 693,1	9 237,9
و. التشغيل والتكوين المهني	720,4	1 466	1 441,1	3 627,5
وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة	194,5	309	215,9	719,4
وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي	49,0	47	43,3	139,4
أطراف أخرى	114,3	94,7	91,7	300,7
حسب الطبيعة				
النفقات الجارية	3 428,0	3 838,1	4 149,4	11 415,5
الاستثمارات	4 645,7	6 456,9	6 109,7	17 212,3

حسب توجه النفقات				
النفاذ والإنصاف	5 099,8	7 356,2	6 876,5	19 332,5
الجودة والوجاهة	2 502,5	2 524,8	2 947,6	7 974,9
الحكامة والنجاعة	471,3	414	435,1	1 320,4
الدعم الخارجي المعلوم				
المجموع	**1 129,9**	**2 986,2**	**3 018,3**	**7 134,4**
النفقات الجاريةs	689,1	635,5	667,7	1 992,3
الاستثمارات	440,8	2 350,7	2 350,6	5 142,1

النفقات حسب كل وزارة

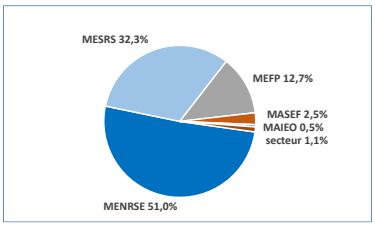

النفقات حسب التوجه

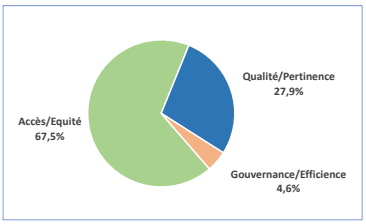

النفقات حسب كل برنامج

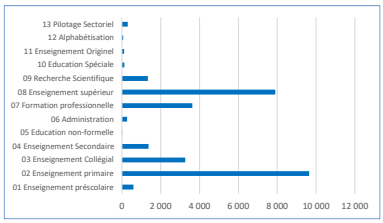

11. التنفيذ والمتابعة والتقويم

1.11. قيادة المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لتطوير النظام التعليمي

تشرف على تنفيذ المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لتطوير النظام التعليمي لجنة يرأسها وزير الاقتصاد والتمية المستدامة وتمثل فيها كل الوزارات المكلفة بالتعليم وكذلك وزارة المالية والمجتمع المدني. وتتولى إدارة مشاريع التهذيب والتكوين في وزارة الاقتصاد سكريتارية اللجنة.

ويمثل الفريق المحلي من شركاء التهذيب هيئة تنسيق وتشاور وحوار مع الشركاء التقنيين والماليين.

وأخيرا ستوضع آليات من أجل تعزيز استيعاب المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لتطوير النظام التعليمي وتشجيع التشاور وتحسين المتابعة والتنفيذ بمشاركة المستفيدين من الخطة والإدارات التابعة للوزارات المكلفة بالتعليم.

2.11. متابعة وتقويم المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لتطوير النظام التعليمي

سيتم تقويم المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لتطوير النظام التعليمي سنويا عن طريق مراجعات قطاعية مشتركة للتقويم، تشارك فيها الوزارات المكلفة بالتعليم والوزارات والهيئات الشريكة و GLPEوالمجتمع المدني وممثلي الدارات اللامركزية للتعليم وغيرهم من الشركاء ذوي الصلة.

وسيتم إعداد الأطر المرجعية لهذه المراجعات من قبل إدارة مشاريع التهذيب والتكوين ويتم إقرارها

من قبل الحكومة وGLPE. وستك ون كل مراجعة موضوع مذكرة مشتركة مصحوبة بتوصيات عملية تقرها الأطراف المعنية (الحكومة والشركاء التقنيون والماليون).
وسيُقوَم تنفيذ المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لتطوير النظام التعليمي مرحليا وعند اكتماله. والهدف من هذين التقويمين هو إثراء التفكير حول أداء الإدارات في التنفيذ والنتائج المسجلة. وسيمكن التقويم النهائي من تحيين الاستراتيجية للفترة اللاحقة.

3.11. إطار متابعة المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لتطوير النظام التعليمي

سستم متابعة أهداف المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لتطوير النظام التعليمي عبر إطار للمتابعة يرجع إلى المؤشرات الأساسية في كل قطاع فرعي.
وينتظم إطار المؤشرات حسب البرامج أو مستويات التعليم. ويشمل بالنسبة لكل برنامج مؤشر نتائج لقياس التأثير الرئيسي المنتظر من الاستراتيجية ثم مجموعة من المؤشرات حسب المحاور الاستراتيجية الثلاثة: النفاذ والإنصاف، الجودة والوجاهة، الحكامة والأداء.
ومن المؤشرات ما هو نابع مباشرة من المؤشرات المستخدمة لإعداد سيناريو البرنامج الوطني لتطوير النظام التعليمي. وتحدد هذه المؤشرات المسارات السنوية؛ وليس الأمر كذلك بالنسبة للمؤشرات الأخرى التي لا تشمل سوى قيمة مرجعية وهدف في أفق 2030.
وسيتم حساب المؤشرات كل سنة وتقارن القيم الفعلية المسجلة مع القيم المنشودة في الاستراتيجية.

إطار متابعة المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لتطوير النظام التعليمي								
	المرجع	خطة العمل		البرنامج الوطني لتطوير النظام التعليمي				
	2023-2022	2023-2024	2024-2025	2025-2026	2026-2027	2027-2028	2028-2029	2029-2030	2030-2031
	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030	2031
التعليم قبل المدرسي									
% للأطفال المستفيدين على الأقل من سنة من التعليم قبل المدرسي (نسبة تمدرس ذوي 5 سنوات)	5,4 %	5,4 %	11,7 %	18,1 %	24,5 %	30,9 %	37,2 %	43,6 %	50 %
النفاذ والإنصاف									
نسبة التمدرس الخام (3-5 سنوات)	8,7 %	8,7 %	12,2 %	15,7 %	19,2 %	22,6 %	26,1 %	29,6 %	33,1 %
مؤشر التساوي بين النوعين نسبة التمدرس الخام 3-5 سنوات									1
عدد رياض الأطفال المنشأة		10	20	11	13	12	12	12	2
% من ذوي 5سنوات المتمدرسين معززة في المحاظر		15,7 %	18,2 %	20,7 %	23,1 %	25,6 %	28,1 %	30,5 %	33 %
%من ذوي 5 سنوات المتمدرسين في الفصول التحضيرية في المدار الابتدائية		18,9 %	20,9 %	22,9 %	24,9 %	26,9 %	29 %	31 %	33 %
عدد الأطفال المستفيدين من التكفل بتكاليف الدراسة		10 000	20 000	30 000	30 000	30 000	30 000	30 000	30 000
الجودة والوجاهة									
عدد تلاميذ المدرس الواحد في المؤسسات العمومية ذ والأهلية المدر الواحدMASEF		12,5	22,8	24,4	25,9	27,1	28,2	29,2	30
عدد المربيات المكوَنات		800	700	2 500					
عدد معلمي المدارس القرآنية المكوَنين		400	200	200					
% من أطفال س1 أساسية الذين مروا بالتعليم قبل المدرسي في السنة السابقة									
التعليم الأصلي ومحو الأمية									

النفاذ والإنصاف									
عدد المتعلمين في محو الأمية للبالغين		5 000	7 143	9 286	11 429	13 571	15 714	1 857	20 000
الجودة والوجاهة									
الشيوخ المستفيدون من تعزيز الكفاءات		145	160	175	175	175	175	175	175
التعليم الابتدائي									
نسبة النفاذ للسنة 6 أساسية (نسبة الإكمال، 11 س) من دون التعليم الأصلي	61,2 %	61,6 %	62,6 %	64,9 %	68,6 %	72,3 %	77 %	82,6 %	88,6 %
النفاذ والإنصاف									
نسبة النفاذ للسنة 1 أساسية (نسبة التمدرس الخام لذوي 6 سنوات)	87,3 %	87,3 %	88,4 %	89,5 %	90,6 %	91,7 %	92,8 %	93,8 %	94,9 %
نسبة التمدرس الخام لمن هم بين 6 سنوات و11سنة	109,5 %	109,9 %	106,1 %	105 %	104,4 %	104,3 %	104,5 %	105 %	105,7%
مؤشر التساوي في نسبة التمدرس الخام في التعليم الابتدائي									1
عدد المسجلين في التعليم غير النظامي		0	2 143	4 286	6 429	8 571	10 714	7 406	
الجودة والوجاهة	* 2021								
نسبة الأطفال في السنة 4 أساسية القادرين على حد أدنى من قراءة العربية	54,3 %*								
نسبة الأطفال في السنة 4 أساسية القادرين على حد أدنى من قراءة الفرنسية	12 %*								
نسبة الأطفال في السنة 4 أساسية الحاصلين على حد أدنى من الكفاءة في الرياضيات	34,4 %*								
نسبة الأطفال في السنة 4 أساسية الفدرين على حد أدنى من التفكير غير الشفهي	64,4 %*								
نسبة الأطفال في سـ 1 أساسية الحاصلين على حد أدنى من الكفاءة في اللغات الوطنية									
نسبة التسرب قبل السنة السادة أساسية	23,5 %								0 %

نسبة الراسبين (المُعيدين)	2,3 %	2,5 %	2,6 %	2,5 %	2,4 %	2,4 %	2,4 %	2,4 %	2,4 %
عدد التلاميذ في الفصل- عمومي	43,6	43,6	43,4	43,2	42,9	42,7	42,5	42,2	42
% للمدرس المكتملة	40,4	40,4	40,0	39,6	39,2	38,9	38,5	38,2	37,8
عدد الكتب للتلميذ									
% المدارس المتوفرة على الماء				1,8	2	2	2	2	2
عدد المراحيض لكل 100 تلميذ									
نسبة النساء المدرسات في الابتدائي	43 %								
الحكامة والأداء									
المتغير (R2) في توزيع المدرسين									
التعليم الاعدادي									
نسبة النفاذ للسنة 3 ثانوية (إكمال المرحلة)	34,1 %	35,1 %	37,4 %	40,2 %	44,3 %	47,5 %	52,2 %	58,1 %	64,8%
% للبنات من تلاميذ السنة الثالثة									
النفاذ والإنصاف									
نسبة الانتقال من السنة 6 أساسية إلى السنة 1 ثانوية	60,8 %	60,8 %	63,5 %	66,3 %	69 %	71,8 %	74,5 %	77,3 %	80 %
نسبة نفاذ من هم في سن 12 للسنة 1 ثانوية	53,5 %	54,1 %	56,5 %	57 %	59,5 %	62,9 %	66,6 %	71,2 %	76,7 %
نسبة التمدرس الخام لذوي 12-14 سنة (12-14 ابتداء من 2026-2027)	50,2 %	51,4 %	53,5 %	70,3 %	64,6 %	53,6 %	58 %	62,7 %	68 %
مؤشر التساوي بين النوعين في نسبة التمدرس الخام									
% للبنات من تلاميذ السنة 4 ثانوية (السنة 3 ثانوية ابتداء من 2025-2026)									
% للتلاميذ في المؤسسات العمومية	70 %	70 %	72 %	73 %	74 %	76 %	77 %	79 %	80 %
الجودة والوجاهة									
% لتلاميذ السنة 1 ثانوية المتقنين للكفاءات في اللغات									
% لتلاميذ السنة 1 ثانوية المتقنين للكفاءات في الرياضيات									

عدد التلاميذ في الفصل - عمومي		59	58	56	55	54	53	52	51
عدد التلاميذ للمدرس الواحد – عمومي إعدادي وثانوي	31,2	32,9	32,5	32,1	31,6	31,2	30,7	30,3	29,8
% للمؤسسات التي بها مختبر للعلوم									
% للمؤسسات التي بها قاعة للمعلوماتية									
عدد المراحيض لكل 100 تلميذ									
% للمؤسسات المتوفرة على مكتبات									
التعليم الثانوي العام - المحلة الثانية									
نسبة الإكمال (النفاذ للسنة الأخيرة)	32 %	33 %	32 %	32 %	32 %	32 %	37 %	35 %	38 %
النفاذ والإنصاف									
نسبة الانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية	35,1 %	36,1 %	37 %	38 %	40,7 %	42,6 %	45,1 %	48,5 %	53,8 %
مؤشر التساوي بين النوعين في نسبة التمدرس الخام في المرحلة الثانية									
% للتلاميذ في المؤسسات العمومية	49,2 %	49,2 %	49,2 %	49,2 %	49,2 %	49,2 %	49,2 %	49,2 %	49,2 %
الجودة والوجاهة									
عدد التلاميذ في القسم - عمومي	59	59	58	56	55	54	53	52	51
عدد تلاميذ المدرس الواحد - عمومي									
نسبة النجاح في الباكالوريا									
% للمؤسسات التي بها مختبر للعلوم									
% للمؤسسات التي بها قاعة للمعلوماتية									
% للمؤسسات المتوفرة على مكتبات									
التكوين المهني									
نسبة دمج الخريجين المكونين	48 % (2020)			78 %					85 %
النفاذ والإنصافﻊ									
عدد المستفيدين من تكوينات مؤهِلة بشهادة	9 086	9 086	10 625	12 165	13 704	15 244	16 783	18 323	19 862
نسبة إكمال التكوين المؤهِل بشهادة	83 % (2021)			90 %					100 %

عدد المستفيدين من تكوينات مؤهِلة	1 191	1 191	2 164	3 136	4 109	5 082	6 055	7 027	8 000
عدد برامج التكوين المنجزة أو المراجعة	196 (2021)			226					300
الجودة والوجاهةe									
% للأعداد في الشركات من الأعداد في التكوين (التدريبات والتكوين التناوبي إلخ.)	11 %			15 %					30 %
التعليم العالي									
عدد الطلاب مقتبل كل 100 000 من السكان	726	754	782	809	837	865	893	893	949
النفاذ والإنصاف									
% للطلاب في الشعب التكنولوجية والمهنية									
نسبة الطلاب المسجلين في شعب STEM									
% للطلاب فب المؤسسات الخصوصية	2,4 %	2,9 %	3,3 %	3,8 %	4,2 %	4,7 %	5,1 %	5,1 %	6 %
الجودة والوجاهة									
عدد الطلاب في كل مختبر									
عدد شهادات الدكتوراه الممنوحة									
% لحملة الشهادات الجامعية الحاصلين على شغل في السنة المزالية									
القيادة والحكامة القطاعية									
الحكامة والأداء									
% للقطاع من فقات الدول خارد الدين									
المراجعة القطاعية أنجزت		X	X	X	X	X	X	X	X
عدد اجتماعات لجنة الإشراف									
نسبة تنفيذ الميزانيات									

4.11. نظم المعلومات والتسيير

في إطار تنفيذ الإصلاح ومختلف الاستراتيجيات على مستوى القطاعات الفرعية سيركز تعزيز نظام جمع المعلومات في قطاع التعليم على أربعة محاور أساسية. سيسعى أولا إلى تحسين وعصرنة نظام جمع المعلومات وتدوينها ومعالجتها ونشر معطيات الإحصاء المدرسي من أجل توفير معطيات منتظمة وموثوقة وكاملة ومفصلة حسب الجنس ومتاحة لكل الفاعلين في القطاع. يتعلق الأمر بعد ذلك بتطوير برنامج SIRAGE للحصول على مزيد من المعطيات ذات الصلة بالنوع على مستوى المنظومة. ومن المقرر زيادة على ذلك تحسين المنظومة الوطنية لتقويم المكتسبات المدرسية للحصول بشكل دائم على المعطيات المفصلة حسب الجنس وغيره من المميزات الديمغرافية وذلك من أجل متابعة تقدم تنفيذ المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لتطوير النظام التعليمي. وهناك محور آخر سيُعنى بترتيب المعطيات عن طريق دمجها في قاعدة بيانات، وخاصة تلك المتعلقة بالإحصاء المدرسي والموارد البشرية ونتائج التحصيل. وأخيرا سيكون من الضروري إنجاز مسوح ودراسات وتحليلات منتظمة حول جوانب بعينها ذات صلة بتسيير قطاع التعليم، مما يسمح بتحديد أماكن الخلل وأسباب التعثر. وسيكون من المهم توفير معطيات كمية ونوعية موثوقة من أجل فهم الصعوبات أمام المساواة بين النوعين في التعليم ومن أجل توجيه السياسات التعليمية.

5.11. مأسسة النوع في منظومة القيادة

بالرغم من أن الدستور الموريتاني يكفل المساواة بين النوعين، ما زالت هناك فوارق على مستوى الإدارات ودوائر صنع القرار؛ فالنساء يمثلن فقط 10% من المناصب السامية سنة 2020. وعلى الرغم من حضور قوي نسبيا للنساء في الإدارة المركزية لوزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي، فإن تمثلهن مازال ضعيفا على مستوى الإدارة اللامركزية التابعة للوزارة.

والمرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لتطوير النظام التعليمي تشمل الاهتمام بالمساواة بين النوعين طبقا للالتزامات الوطنية والاستراتيجية الوطنية لمأسسة النوع. وهذا الجانب المستعرِض (او الأفقي) ينعكس في رؤية وأهداف البرنامج وفي حكامته. ومن أجل تخطي الصعوبات النمطية التي تحول دون المساواة بين النوعين، أحيانا دون وعي، فإن مأسسة النوع في إطار المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لتطوير النظام التعليمي تتطلب اتخاذ إجراءات تنظيمية تضمن تمثيل النساء بنسبة أدناها 40% في كافة هيئات البرنامج. ومن اللازم كذلك أن تعزز قدرات أصحاب القرار والوكلاء المشاركين في تنفيذ البرنامج طول التسيير والتحسيس بخصوص النوع. وأخيرا فإن البرنامج سيعزز دور وقدرات الخلايا المعنية بالنوع على المستويات القطاعية.